

عودة صواريخ المقاومة

دليل على انهيار رواية النصر الإسرائيلي

مع إدارة تتخبط بين الازمات و البحث عن الحلول
**الترجي يدفع ثمن
اختياراته**



الجمعة 11 أبريل 2025 / عدد 706



حول استبدال المسؤولين المقصرين

**الادارة في
مواجهة
تغييرات
كبرى**

6



بعد خفضها بنصف نقطة

**هل تمهد مراجعة القائمة المديرية
الى تغيير السياسة النقدية؟**

4

الاقتصادية

صابر الحرشاني

الدبلوماسية الاقتصادية راقعة للنمو

لم تعد الدبلوماسية اليوم مجرد أداة للتفاوض السياسي أو حل النزاعات، بل أصبحت وسيلة لتعزيز التنمية الاقتصادية واستقطاب الاستثمارات وفتح الأسواق أمام المنتجات الوطنية. وفي ظل عالم يشهد تحولات اقتصادية كبرى، أصبحت الدبلوماسية الاقتصادية خياراً استراتيجياً وضرورة ملحة لتكريس حضور الدول في الساحة الدولية، وهو ما يفرض على بلادنا ضرورة التكيف مع التحولات الجارية.

وقد كشفت الزيارات الأخيرة التي أداها وزراء تونسيون إلى الصين عن مدى أهمية الدبلوماسية الاقتصادية مقارنة بالدبلوماسية التقليدية التي طالما ارتكزت على السفراء والقناصل والبعثات التجارية.

لقد أظهرت هذه التحركات الحكومية نجاعة أكبر في فتح آفاق التعاون مع شركاء دوليين، حيث أثمرت عن اتفاقيات ملموسة في مجالات حيوية مثل النقل والصحة، وهو ما يعكس الحاجة الملحة إلى تكثيف هذا النوع من التحركات على مختلف المستويات الحكومية.

فالزيارة التي قام بها رئيس الجمهورية إلى الصين في شهر ماي الماضي مهدت الطريق لهذه الديناميكية، مما أتاح للوزراء استكمال المسار وتحقيق نتائج عملية، حيث يعكس هذا النهج الجديد تحولاً استراتيجياً في مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية، وأصبح من الضروري تشريك كبار المسؤولين الحكوميين في تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي، خاصة في ظل تعدد المعاملات التجارية وتشابك المصالح بين الدول.

و في عالم يشهد تحولات اقتصادية كبرى، لم يعد بالإمكان الاعتماد على شريك واحد أو وجهة اقتصادية واحدة، بل أصبح التنويع ضرورة ملحة، حيث إن التحديات الاقتصادية التي تواجهها بلادنا تفرض البحث عن أسواق جديدة والانفتاح على قوى اقتصادية صاعدة مثل الدول الآسيوية والإفريقية، التي تشهد حركية استثمارية هامة وتوفر فرصاً واعدة للتبادل التجاري والاستثمارات المشتركة.

ولتحقيق هذا الهدف، لا بد من إعادة هيكلة عمل البعثات الدبلوماسية التونسية، بحيث تتحول إلى منصات فعالة للترويج للاقتصاد الوطني، وليس مجرد مكاتب إدارية تقتصر على تسيير العلاقات الدبلوماسية التقليدية. كما يستوجب تقديم صورة واضحة عن مناخ الاستثمار في تونس، والترويج لمزاياها التنافسية، وبناء شراكات مستدامة مع الفاعلين الاقتصاديين في مختلف أنحاء العالم.

ويبدو أن من بين أهم الأولويات لانجاح التجربة التونسية مع الصين في تعزيز التعاون في قطاعي النقل والصحة الذهاب في تحركات مماثلة تشمل قطاعات أخرى حيوية مثل الاستثمار الخارجي، والطاقة المتجددة، والرقمنة، والتعليم، والصناعات التكنولوجية، فكل هذه المجالات تحتاج إلى جهود دبلوماسية مركزة لاستقطاب التمويلات ونقل التكنولوجيا وتحقيق الشراكات المثمرة.

كما يجب أن تشمل الدبلوماسية الاقتصادية التفاوض حول اتفاقيات تعاون مالي وتقني تتيح لتونس فرصاً أكبر للحصول على الدعم من المؤسسات المالية الدولية، وتعزز من قدرة المؤسسات التونسية على التوسع في الأسواق الخارجية، فالعلاقات الدبلوماسية لم تعد تقاس بمدى قوتها السياسية فحسب، بل بمدى قدرتها على تحقيق مكاسب اقتصادية ملموسة.

و لضمان نجاح هذه المقاربة، لا بد من رؤية استراتيجية واضحة وتنسيق محكم بين مختلف الهياكل الحكومية والقطاع الخاص، فتعزيز الدور الاقتصادي للدبلوماسية التونسية يتطلب تكوين جيد على الملفات الاقتصادية، وتعزيز الشراكة مع مجتمع الأعمال، وتوفير آليات ناجعة لمتابعة تنفيذ الاتفاقيات الاقتصادية المبرمة مع الدول الشريكة.

كما يستوجب الأمر تنسيقاً أكبر بين مختلف الفاعلين في السياسة الاقتصادية الخارجية، من وزارات وهيئات استثمارية ومؤسسات مالية، لضمان نجاعة التحركات الدبلوماسية وتحقيق نتائج فعلية على أرض الواقع، فنجاح أي استراتيجية اقتصادية خارجية يعتمد على العمل الجماعي وتوحيد الجهود تحت رؤية موحدة.

ولم تعد الدبلوماسية الاقتصادية مجرد خيار إضافي، بل أصبحت ضرورة استراتيجية لتعزيز موقع تونس في الاقتصاد العالمي، فبقدر ما تحسن بلادنا توظيف علاقاتها الخارجية لخدمة مصالحها الاقتصادية، بقدر ما تضمن الاستقرار والنمو والازدهار لأجيالها القادمة.

وإن الاعتماد على الدبلوماسية الاقتصادية «العليا»، التي يقودها كبار المسؤولين الحكوميين، يضمن تحقيق نتائج أسرع وأكثر تأثيراً، ويعزز من ثقة المستثمرين الدوليين في تونس. فنجاح أي دولة في هذا المجال يعتمد على مدى قدرتها على استثمار تحركاتها الدبلوماسية لخدمة مصالحها الاقتصادية، وهو ما يجعل من الضروري تبني هذا النهج كجزء لا يتجزأ من السياسة الخارجية التونسية.

وفي ظل التحديات الاقتصادية المتزايدة، لم يعد من المقبول أن تظل الدبلوماسية الاقتصادية محصورة في إطارها التقليدي، بل يجب أن تتحول إلى أداة استباقية وفعالة لاستقطاب الفرص وتعزيز التعاون الدولي. فالدول التي نجحت في هذا المجال هي تلك التي وضعت الدبلوماسية الاقتصادية في صدارة أولوياتها، ووفرت لها الأدوات والإمكانات اللازمة لتحقيق أهدافها.

إن بلادنا اليوم أمام فرصة حقيقية لإعادة هيكلة سياستها الخارجية، بحيث تصبح أكثر انسجاماً مع أولوياتها الاقتصادية، وأكثر قدرة على الاستفادة من التحولات العالمية. فبناء شراكات اقتصادية متينة، وتنويع الأسواق، وتعزيز دور البعثات الدبلوماسية في الترويج للاستثمار، كلها عوامل ستساهم في ترسيخ موقع تونس على خارطة الاقتصاد الدولية، وضمان مستقبل أكثر ازدهاراً واستقراراً.

تصدر عن شركة حمزة للنشر والطباعة

البريد الإلكتروني: contact@avant-premiere.com.tn

24.24@ avant-premiere.com.tn

الهاتف . 29 903 073



مدير التحرير
وفاء حمزة

رئيس التحرير
عادل الطياري

الإخراج الفني
فتحي الحرشاني

سحب من هذا العدد
10000 نسخة

بسبب رداءة الطريق وكثرة الحفر

سائقو سيارات التاكسي يبنون جدران

باشا

نفذ سائقو سيارات تاكسي الفردي والجماعي بخط الجولان الرابط بين بني خلاد ومنزل بوزلفة من ولاية نابل وقفة احتجاجية بسبب تردي حالة الطريق عدد 42 الرابطة بين بني خلاد وسليمان ومنزل بوزلفة مما تسبب في الحاق اضرار واعطاب بسياراتهم ادت الى تعطل مصالح المواطنين.

من جهته افاد معتمد بني خلاد رضا العايش ان الحالة المتردية للطريق وكثرة الحفر نتيجة تواصل اشغال مد القنوات في اطار مشروع حماية مدينة بني خلاد من الفيضانات وتم التدخل وفض الاشكال والقيام بتسخير المساحة لتسوية الحفر الى حين تعبيد الطريق. وكانت النائب بالمجلس الوطني للجهات والاقاليم نورس الهيشري قد توجهت بسؤال كتابي الى وزيرة التجهيز والاسكان حول تاخر انجاز مشروع حماية مدينة بني خلاد من الفيضانات ووضحت الوزيرة ردا على سؤال النائب بان هذا المشروع يشهد نسقا عاديا في الانجاز حيث تم الانتهاء من انجاز المسيل المبرمج على مستوى الطريق الجهوية رقم 42 الرابطة بين بني خلاد ومنزل بوزلفة كما تم الانطلاق في تهيئة الطريق وسيتم الانتهاء من تعبيده كليا في موفى شهر افريل الجاري.

بالمدرسة الابتدائية صالح عزيز بسليمان تظاهرة توعوية حول الوقاية من سرطان عنق الرحم

سماح باشا

بمناسبة انطلاق حملة التلقيح ضد فيروس الورم الحليمي البشري المتسبب الرئيسي في سرطان عنق الرحم، احتضنت المدرسة الابتدائية صالح عزيز بسليمان من ولاية نابل، تظاهرة تثقيفية وتوعوية حول الوقاية من سرطان عنق الرحم، تزامنت مع انطلاق عملية التلقيح وذلك تحت إشراف الإدارة الجهوية للصحة بنابل وأكدت الدكتورة زهرة بن عيشاوية طبيبة

رئيسة للصحة العمومية بمجمع الصحة الأساسية بنابل ومكلفة بالتثقيف الصحي والإعلام بالإدارة الجهوية للصحة بنابل في تصريح لمراسلة «24/24» على أهمية هذه التظاهرة التي جمعت تلميذات وأولياء وإطارات تربوية وأطباء من القطاعين العام والخاص وأعوان صحة العمومية. وأضافت أنه تم خلال هذا اللقاء توضيح أهمية التلقيح في الحماية من الإصابة بسرطان عنق الرحم والإجابة على استفسارات الأولياء والمرافقين المشاركين في هذا اليوم التحسيس، مشيرة إلى أن 32 فتاة من تلميذات السنة السادسة ابتدائي قد انتفعن بالتلقيح. وأكدت على نجاح هذه التظاهرة التي حققت الاستفادة للأولياء، سيما وأن الانتفاع بهذا التلقيح يبقى اختياريًا للحماية من هذا المرض الصامت والقاتل.

"الشركة الوطنية العامة للنقل البحري" تُعزز مكائتها كشريك رئيسي في قطاع النقل البحري خلال مشاركتها في "لوجستيك 2025"

تشارك الشركة الوطنية العامة للنقل البحري في الدورة الخامسة لمعرض "لوجستيك 2025" بتونس الكرم، حيث تُعرض رؤيتها الطموحة كشريك رئيسي في قطاع النقل البحري. وقد تم استقبال وفود المشاركين والمهتمين في جناحها المميز، حيث اطلعوا على أحدث خدماتها المتكاملة ومبادراتها الاستراتيجية التي تهدف إلى رفع كفاءة العمليات وتلبية احتياجات العملاء المتزايدة.

أكدت الشركة التزامها ببناء شراكات استراتيجية مع الشركاء المحليين والدوليين، وعرضت جهودها في تبني أعلى معايير الجودة والسلامة والاستدامة البيئية في كافة عملياتها وسلسلة توريدها. كما قامت الشركة بزيارة نشطة لأجنحة الشركاء المحتملين والحاليين، مؤكدة التزامها الراسخ ببناء شراكات استراتيجية متينة ومستدامة في مختلف المجالات اللوجستية والتجارية.

تؤكد الشركة على إصرارها على تعزيز موقعها الريادي كشريك موثوق به في القطاع، وتساهم في دعم الاقتصاد الوطني وتعزيز تنافسيته على المستوى الدولي. كما تتطلع الشركة إلى المستقبل بتفاؤل، مؤكدة استعدادها الكامل لمواكبة التطورات المتسارعة في صناعة النقل البحري وتقديم حلول مبتكرة تلبي تطلعات عملائها وشركائها.



محمد بن حسن

كاتب عام جامعة زراعة الطماطم بنابل لـ «24/24»:

التغيرات المناخية قلصت المساحات المزروعة للطماطم المعدة للتحويل

سماح

انطلق موسم زراعة الطماطم المعدّة للتحويل والاستهلاك الصيفي نهاية شهر فيفري المنقضي، على مساحة تناهز خمسة آلاف هكتار، بتراجع المساحة بحوالي أربعة آلاف هكتار مقارنة بالموسم الفارط، وفق ما صرح به كاتب عام الجامعة الجهوية لزراعة الطماطم بنابل، محمد حسن لمراسلة «24/24».

وأضاف حسن أن منتجي الطماطم يواصلون نشاطهم الزراعي على مضض في ظل تراجع مكتسبات القطاع وتواصل ما أسماه بـ «تهميش القطاع رغم أهميته من قبل وزارة الإشراف»، علاوة على التغيرات المناخية التي شهدتها شهر فيفري وساهمت في تقلص المساحات المزروعة، وفق قوله. وعدد المتحدث ذاته، وهو أبرز منتجي الطماطم في الجهة، الإشكاليات التي يشكو منها القطاع، قائلا إن «منتجي الطماطم في الجهة أصبحوا من الفلاحين المتقدمين في السن ولم نعد نشهد إقبالا من الفلاحين الشباب على هذا النشاط، فإذا رحل كبار الفلاحين في الجهة أي مستقبل لهذا القطاع».

وتابع قائلا: «علاوة على هجرة بعض منتجي الطماطم إلى ولايات أخرى بسبب ارتفاع تكلفة الإنتاج وشح الموارد المائية في ولاية نابل نواجه مشكلة هجرة اليد العاملة، على ندرتها نحو تلك الولايات أو نحو إيطاليا فلم لا تسعى الدولة لإدخال المكننة في عملية زراعة وجني وتجميع الطماطم بهدف ضمان ديمومة القطاع».

وعلى صعيد آخر، قال حسن إن «تواصل تحديد سعر الكغ للطماطم المعدة للتحويل بـ 250 مليم مقابل 370 أو أكثر تكلفة إنتاج للكغ، هي مواصلة لسياسة ظلم الفلاح وتكبیده خسائر لا مرد لها». واستنكر المتحدث ذاته غياب الرقابة على منتجي وبائعي الشتلات، إذ باتت تغزوها الفطريات فتسبب ضررا جسيما للفلاح في أرضه وأمواله، ولا يتم التفطن لظهور الفطريات في الشتلات المقتناة إلا بعد شهرين من غراستها في الأرض ما يجعل الأوان قد فات لتعويضها فيخسر الفلاح حوالي نصف مساحة الإنتاج!»، وفق تعبيره.

وفي سياق متصل، اشتكى عدد من الفلاحين بجهة قريبة وتاكلسة أماكن تركز زراعة ابطماطم من ظهور فطريات أخرت نضج الثمرات وتسببت في تراجع سعر كغ الطماطم الطازجة ما جعل الإنتاج يواجه منافسة شرسة من منتجات قادمة من ولايات أخرى.

وإجمالا، طالب المتحدثون على لسان كاتب عام الجامعة العامة لزراعة الطماطم وزارة الفلاحة واتحاد الفلاحين والسلط الجهوية بعقد لجنة جهوية تحت إشراف والية الجهة لمتابعة موسم إنتاج الطماطم وحل الإشكاليات المتركمة.

بعد خفضها بنصف نقطة

هل تمهد مراجعة الفائدة المديرية الى تغيير السياسة النقدية؟



صابر الحرشاني

بعد أن قرر البنك المركزي التونسي تخفيض نسبة الفائدة المديرية من 8% إلى 7.5%، تزايدت التساؤلات حول مدى إمكانية استمرار هذا التوجه وما هي الشروط التي يجب أن تتوفر لمزيد من التخفيض من هذه النسبة. ونسبة الفائدة المديرية أو الفائدة الرئيسية هي الأداة الأساسية التي يستعملها البنك المركزي للتحكم في السيولة النقدية داخل الاقتصاد، وهي السعر الذي يفرضه البنك المركزي على البنوك التجارية مقابل القروض التي تمنحها له، مما يؤثر مباشرة على تكلفة الاقتراض في السوق المالية، فعندما يتم تخفيض هذه النسبة، يصبح الاقتراض أقل كلفة، مما يشجع المؤسسات والأفراد على الاستثمار والاستهلاك، أما في حال رفعها، فإن الهدف يكون عادة كبح التضخم عبر تقليص السيولة في الأسواق والحد من الإنفاق.

دوافع التخفيض

ويأتي قرار التخفيض في سياق اقتصادي دقيق تحكمه اعتبارات عدة تتعلق بالتضخم، والاستثمار، ونمو الاقتصاد الوطني، إلى جانب تطورات الأسواق المالية العالمية. ويبرر البنك المركزي قراره الأخير بجملة من العوامل التي يرى أنها تتيح له هامشا من المناورة لخفض كلفة القروض دون التسبب في ارتفاع مفرط للأسعار، من بين هذه العوامل وفق خبراء المجال الاقتصادي، تسجيل تباطؤ طفيف في وتيرة التضخم خلال الأشهر الأخيرة، إلى جانب تحسن طفيف في توازن ميزان المدفوعات بفضل انتعاش نسبي لبعض الصادرات وتحسن مداخل القطاع السياحي، كما أن التراجع النسبي في أسعار المواد الأولية عالميا، وخاصة أسعار الطاقة والمواد الغذائية، ساهم في تخفيف الضغوط على الأسعار محليا، وهو ما جعل البنك المركزي يقرر تخفيف سياسته النقدية التي ظلت مشددة طيلة السنوات الماضية.

وعادة ما يُعد خفض الفائدة المديرية إجراء تلجأ إليه الدول لتحفيز النمو الاقتصادي في فترات الركود أو عند تسجيل تباطؤ في الاستثمارات، حيث ان الهدف من هذا الإجراء هو جعل الاقتراض أقل تكلفة على المؤسسات والأفراد، مما يشجع الشركات على التوسع والاستثمار، ويدفع المستهلكين نحو مزيد من الإنفاق، الأمر الذي يعزز النشاط الاقتصادي. غير أن هذا القرار يجب أن يكون متوازنا حتى لا يؤدي إلى ارتفاع مفرط في معدلات التضخم، وهو ما دفع البنك المركزي في السابق إلى اتباع سياسة نقدية متشددة للحفاظ على استقرار الأسعار. وقد شهدت نسبة الفائدة المديرية في تونس تغيرات متكررة بين عامي 2011 و2025، استجابة للتطورات الاقتصادية والتضخم، ففي سبتمبر 2011، بلغت نسبة الفائدة المديرية أدنى مستوياتها عند 3.5%، لكنها شهدت ارتفاعا تدريجيا مع تزايد الضغوط التضخمية، حيث رفع البنك المركزي النسبة إلى 3.75% في أوت

2012، ثم إلى 4% في أبريل 2013، قبل أن تصل إلى 4.5% في ديسمبر من العام نفسه. واستمر هذا الاتجاه التصاعدي خلال السنوات اللاحقة، حيث بلغت نسبة الفائدة المديرية 4.75% في جويلية 2014، ثم 5% في ماي 2015، و خلال سنة 2018، تسارعت وتيرة الارتفاعات، حيث وصلت النسبة إلى 5.75% في مارس، ثم إلى 6.75% في جويلية، و بلغت في فيفري 2019، 7.75%، وفي أكتوبر 2022، وصلت إلى 7.25%، ثم ارتفعت إلى 8%. وخلال كل هذه المحطات كان السياسة النقدية للبنك المركزي تقوم على الموازنة بين الحاجة إلى دعم الاستثمار والنمو الاقتصادي، وبين ضرورة كبح التضخم الذي شكل تهديدا لاستقرار الاقتصاد. شروط الاستقرار في التخفيض ومن بين العوامل الأساسية التي قد تدفع نحو مزيد من التخفيض، هناك ضرورة تحقيق استقرار في معدل

التضخم عند مستويات يمكن التحكم بها، فإذا استمر التراجع في الأسعار العالمية للمواد الأولية، ونجحت الدولة في تحسين منظومة التوريد والأسعار في الأسواق الداخلية، فإن ذلك سيمنح البنك المركزي هامشا أوسع لتخفيف تكلفة القروض. ومن المهم أن يواصل القطاع البنكي في توفير التمويلات بشروط مناسبة لدفع عجلة الاقتصاد، مع ضمان عدم وقوع اختلالات قد تؤدي إلى تفاقم المديونية أو حدوث أزمات مالية، إلى جانب ذلك، فإن تحسن التوازنات المالية للدولة يمكن أن يشكل عاملا مشجعا لمواصلة التخفيض. وإذا تمكنت الحكومة من تقليص العجز في الميزانية، وتحقيق استقرار في الدين العمومي، فإن ذلك سيققل الضغوط على السوق المالية، مما يتيح للبنك المركزي مرونة أكبر في ضبط سياسته النقدية، كما أن استقرار سعر الصرف وتحسن احتياطي العملة الصعبة، بدعم من انتعاش الصادرات وتحقيق أداء إيجابي في

القطاع السياحي، سيساعدان على تعزيز ثقة المستثمرين، وهو ما قد يسرع من وتيرة التخفيف في نسب الفائدة المديرية على الأرجح. وعلى الرغم من الإيجابيات التي يحققها تخفيف ضغط نسبة الفائدة المديرية توجد بعض المخاطر التي قد تعرقل هذا التوجه، فإذا عاد التضخم إلى الارتفاع بسبب عوامل داخلية مثل زيادة الأجور أو اضطرابات في السوق الاستهلاكية، أو بسبب عوامل خارجية مثل عودة أسعار النفط والمواد الأولية إلى الصعود، فإن البنك المركزي قد يجد نفسه مضطرا إلى التريث وربما الإبقاء على نسبة الفائدة في مستوياتها الحالية. ويمكن القول إن قرار تخفيض نسبة الفائدة المديرية الأخير يعكس توجهها نحو تخفيف السياسة النقدية لدعم النشاط الاقتصادي، لكنه يبقى مشروطا بعدة عوامل، أبرزها التحكم في التضخم، وتحقيق استقرار مالي واقتصادي، وضمان تحسن مناخ الأعمال.

تحت مجهر «24/24» : لقاح الورم الحليمي البشري بين الحذر والأمل يشتعل الجدل

اعداد : مفيدة عياري

في زمن تتسارع فيه نسق التقدم العلمي، وفي عالم تتزاحم فيه التحديات الصحية، تطل تونس بخطوة جريئة ومثيرة للجدل: إطلاق حملة وطنية لتلقيح فتيات السنة السادسة ابتدائي ضد فيروس الورم الحليمي البشري (HPV)، بداية من شهر أفريل الجاري. هذا اللقاح الذي يُعد أول سلاح طبي مباشر ضد سرطان عنق الرحم، يضع التونسيين أمام مفترق طرق بين الحذر والرجاء، بين العلم والمخاوف، بين الحقيقة والشائعات.

لقاح مجاني.. وهدف وطني نبيل

وزارة الصحة أعلنت في ندوة صحفية يوم الجمعة 7 مارس 2025 عن إدراج هذا التلقيح في البرنامج الوطني للتلقيح، ضمن خطة استراتيجية تهدف إلى القضاء على سرطان عنق الرحم في أفق سنة 2030. الوزير الدكتور مصطفى الفرجاني، محاطاً بنخبة من الأطباء والخبراء، تحدث عن أهمية هذه الخطوة التي «تنقذ الأرواح وتبني مستقبلاً صحياً للفتيات التونسيات».

اللقاح، الذي سيُقدم مجاناً في المدارس والمراكز الصحية الأساسية، موجه للفتيات في سن 12 سنة، ويُمْنَح على شكل جرعة واحدة فقط، بدءاً من هذا الشهر. ولن يكون متوفراً خارج هذا الإطار الرسمي، مما يعكس الرغبة في تنظيم الحملة وضمان فعاليتها.

سرطان عنق الرحم: العدو الصامت

وراء هذا القرار تقف أرقام صادمة. فسرطان عنق الرحم يُعد من أكثر الأورام الخبيثة شيوعاً بين النساء، ويتسبب في آلاف الوفيات حول العالم كل عام. هذا النوع من السرطان يتطور ببطء في صمت، لكنه قاتل حين يُهمل. حسب إحصائيات دولية، فإن

90% من حالات سرطان عنق الرحم مرتبطة بعدوى فيروس HPV، وهو ما جعل العلماء يطورون لقاحاً يستهدف هذا الفيروس بشكل مباشر. وقد تم استعمال لقاح الورم الحليمي البشري منذ سنة 2006 في أكثر من 145 دولة، وتم توزيع أكثر من 500 مليون جرعة، بمعدلات أمان موثقة عالمياً. تونس تلتحق اليوم بهذا الركب العلمي، بعد سنوات من التأخر، لكنها تفعل ذلك بحذر محسوب.

الجدل لا يغيب.. والآراء منقسمة

لكن كما هو الحال مع كل قرار طبي كبير، لم تسلم هذه الخطوة من الانتقادات والتوجس. العديد من أطباء النساء أبدوا تحفظهم، مشيرين إلى أن اللقاح «مشابه للقاح كورونا من حيث الآثار الجانبية المحتملة»، بحسب

تعبيرهم، مؤكدين ضرورة التريث قبل تعميمه. في المقابل، أكد فريق آخر من المختصين أن اللقاح آمن، وناجح، ويمثل وقاية فعلية من أخطر أنواع السرطان. وبين الموقفين، يجد المواطن نفسه في حيرة. في أوساط المجتمع، بدأت النقاشات تحتد، وتكاثرت التساؤلات: هل نُسَلِّم أجساد بناتنا للقاح لم نخبره بعد؟ أم نمنحهن فرصة النجاة من مرض قد يفتك بهن في عزّ شبابهن؟

العقلانية فوق العاطفة

في خضم هذه الزوبعة، يبرز صوت الحكمة: التريث، الفهم، والاختيار الواعي. فحين تختلف الآراء وتكثر الجدالات، لا بد أن يكون القرار فردياً، نابعاً من قناعة، لا من ضغط. «اللي

خاف نجا»، يقول البعض، مؤكدين أن سلامة أطفالهم تأتي أولاً، وأنه لا مجال لفرض التلقيح بالإكراه. وهنا تطرح قضية الحرية الفردية نفسها: هل من المقبول أن يُفرض اللقاح؟ هل يحق للدولة أن تقرر بالنيابة عن الأولياء؟ أسئلة مشروعة تستحق النقاش، لكنها لا تُنقص من أهمية ما تسعى إليه تونس: مجتمع خالٍ من سرطان عنق الرحم.

المعركة أكبر من اللقاح

في النهاية، الحديث عن اللقاح ليس مجرد نقاش صحي، بل هو جزء من معركة أشمل: معركة التوعية، والتعليم، والثقة في الطب. لا يمكن لأي لقاح أن ينجح دون إقناع الناس بجذواه، ودون شرح علمي مبسط وواضح، بعيد عن المصطلحات المعقدة أو الخطاب المتعالي.

وهنا، يبرز دور الإعلام، والمجتمع المدني، والمدرسة، وحتى العائلة، في نقل المعلومة، وفي خلق فضاء للنقاش الصحي والمتوازن.

لنحم فتياتنا.. بوعي لا بوصاية

اللقاح قد يكون خطوة مهمة نحو الوقاية من مرض قاتل، لكنه ليس الحل السحري. فالتثقيف الجنسي، والكشف المبكر، والحوار المفتوح، كلها عناصر أساسية في محاربة سرطان عنق الرحم. ولذلك، فإن التلقيح ليس نهاية المطاف، بل بدايته. بداية لمسار صحي جديد، تتصالح فيه تونس مع العلم، وتحمي فيه أبنائها بعقلانية، لا بخوف، وبأمل، لا بفرض.

حول استبدال المسؤولين المقصرين

الادارة في مواجهة
تغييرات كبرى

صابر الدرشاني

تشكل التصريحات الأخيرة لرئيس الجمهورية قيس سعيد ملامح مرحلة إدارية جديدة يبدو أنها ستكون حبلًا بالقرارات الجذرية، أساسها محاسبة المقصرين بعد استبدالهم.

وشدّد رئيس الجمهورية خلال مجلس الوزراء على ضرورة الاستباق والاستشراف في كل مجال لسدّ جميع المنافذ أمام كلّ من اعتبرهم يسعون إلى افتعال الأزمات مضيّفا أنّ من يقصّر في تحمّل مسؤوليته، يبقى دون مساءلة وأنّ هناك من هو قادر على تعويضه، ومعتبراً ان الوطنية والعطاء والفداء أفضل من كفاءة توظّف لخدمة دوائر الفساد ودوائر الخيانة والعمالة وفق قوله.

ملامح المسؤول المطلوب

و لم تكن هذه المرة الأولى التي يُلمَح فيها سعيد إلى نوايا التغيير في جهاز الدولة، لكن اللهجة هذه المرة بدت أكثر حزمًا، وتوحي بأن الإدارة باتت مقبلة على موجة تغييرات كبرى. ومن خلال استقراء مضمون خطابه الأخيرة، يبدو أن رئيس الجمهورية قد ركّز على خصال محددة لما يجب أن يتوفر في مسؤول المرحلة القادمة، أولها الانضباط للقانون، وثانيها القدرة على تنفيذ السياسات العمومية بنجاعة ونزاهة، وثالثها أن يكون المسؤول «خادمًا للوطن لا مستغلًا لمنصبه» و قادرا على استنباط الحلول

هذا التصور، وإن بدا عاما، إلا أنه يتقاطع مع أزمات أداء واضحة شهدتها الإدارة في السنوات الأخيرة، تمثلت في ضعف التنسيق بين الهياكل، وتباطؤ تنفيذ المشاريع، وكثرة الغيابات، وتضارب المصالح، خاصة في الإدارات الجهوية والمحلية.

وتسود حالة من الترقب بعد التغيير الأخير الحاصل على رأس الحكومة حول مدى تطبيق فكرة تغيير المسؤولين المقصرين في أداء مهامهم باخرين ويرى مراقبون ان هذا التغيير قد يتجاوز حدود التغيير الأفقي أي الاستبدال في نفس الخط ويمتد الى إعادة هيكلة واسعة للإدارات، تشمل دمج بعض المصالح أو تفكيك هياكل لم تثبت نجاعتها.

ماذا عن التدقيق ؟

ويجر الحديث بشأن فكرة استبدال عدد من المسؤولين و الموظفين الى العودة إلى ملف



التدقيق في الوظيفة العمومية، وهو الملف الذي فتحتة الحكومة بتوجيه من رئيس الجمهورية قيس سعيد منذ أكثر من سنتين، وأنجزت بشأنه تقارير أولية داخل وزارات السيادة.

وعلاوة على جرد الشهادت المزورة والتجاوزات الحاصلة في عملية الدمج يرى البعض ان ذلك التدقيق يهدف أيضا إلى معرفة عدد الموظفين الحقيقيين وقياس مدى فاعليتهم وتحديد المراكز الإدارية الزائدة أو غير المستغلة اضافة الى كشف شبكات تضارب المصالح والتوظيف العشوائي.

ورغم أن هذه التقارير لم تُنشر للرأي العام بعد، إلا أن بعض التسيّرات تعتقد ان هذا التدقيق يمكن ان يكون الذريعة العملية التي يتكون منطلق البدء في استبدال عدد من المسؤولين، بحجج فنية لا سياسية، تُجنّب الدولة الدخول في صراعات جانبية.

سيناريوهات التغيير

وأمام هذه المؤشرات، يُمكن طرح ثلاث سيناريوهات أساسية لما قد يشهده الجهاز الإداري في قادم الأسابيع، تتراوح بين التطهير بالتدرج و إعادة الهيكلة العميقة و التصعيد من الداخل، فمن جهة أولى يقوم التطهير التدريجي على استبدال ممنهج للمسؤولين الذين ثبت تقصيرهم أو تورطهم في شبكات فساد أو محسوبية، دون إعلان ذلك بصفة رسمية، بل في شكل نقل أو إعفاءات صامتة، تُدار داخل المكاتب.

ويتعلق سيناريو إعادة الهيكلة العميقة بدمج بعض الإدارات المتشابهة الاختصاصات، أو تفكيك وحدات أثبت فشلها، مع تغيير جذري في أساليب العمل، وتشجيع الرقمنة لتقليص الكلفة وتقليص الموظفين غير النشيطين فيما تهم فكرة التصعيد من الداخل الى اللجوء إلى ترقية الكفاءات الموجودة داخل الهياكل نفسها، أي اعتماد مبدأ الاستحقاق.

وما يجب التأكيد عليه أن أي إصلاح اقتصادي أو اجتماعي في البلاد لا يمكن أن يرى النور دون إدارة ناجعة، تشتغل بمبادئ العدالة والنجاعة والشفافية فالإدارة على انها الجهاز التنفيذي الاقوى في الدولة هي ايضا واجهة الدولة أمام المواطن والمستثمر والمجتمع المدني، وأي خلل فيها ينسف كل تصور للإصلاح، مهما كانت نية السياسيين حسنة.

وتبدو المفارقة الكبرى أن الدولة ، رغم كثرة إدارتها الإدارية، مازالت عاجزة عن استكمال آلاف المشاريع ، وعن تسريع ملفات الاستثمار، وعن تحسين الخدمات الأساسية، وهو ما يجعل عملية الاستبدال أو التطهير أو التقييم، قد تتحول الى واقع و ان تخرج من دائرة التصريحات المتكررة.

في المقابل يرى مراقبون أن خطاب الرئيس يحمل رسائل ضمنية إلى من مازالوا يتحصّنون بالمناصب رغم الفشل، وبذلك يكون تحذيرا من لقرارات قادمة يمكن الا تحدث اذا ما عرف الجهاز الاداري تحسنا في الاداء.

و في خضم الأزمة الاقتصادية تمر بها البلاد، يبدو أن إصلاح الإدارة هو المفتاح الذي تُراهن عليه الدولة لتصحيح المسار، وإذا ما تم استبدال المسؤولين بناءً على النجاعة والجدارة والمسؤولية، فإن الإدارة التونسية قد تدخل أخيراً في مرحلة جديدة، أكثر عدالة وفاعلية، لكن، وجب الإشارة الى أن هذا القرار ليس باليسير و لا يمكن ان يؤتي أوكله ما لم يكن مشفوعا بخط بديلة و اجراءات مرافقة.

نابل:

تقدم موسم جني
الفراولة
بنسبة 30 بالمائة

سماح

يعتبر قطاع الفراولة من اهم الزراعات بولاية نابل التي تستأثر بنسبة 90% من الانتاج الوطني. وتنتشر زراعة الفراولو خاصة بمعتمديات قريبة وبني خيار ونابل بمساحة جميلة تقدر بحوالي 300 هكتارا للموسم الحالي. وتتراوح تكلفة الهكتار الواحد بين 80 ألف دينار و 90 ألف دينار ، وفق ما افادت به أمينة بن مسعود رئيسة حماية النباتات بالمندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بنابل في تصريح لمراسلة «24/24»، مشيرة إلى تقدم موسم الجني بنسبة 30% ويذكر أن موسم الفراولة يتواصل على إمتداد ستة أشهر إذ تنطلق الغرسة أواخر شهر سبتمبر ، ليبلغ مرحلة الجني والترويج منتصف شهر مارس، وتتواصل إلى موفى ماي.

استعدادا لموسم الحصاد
بزغوان:انطلاق المعاينات
الأولية لمراكز
تخزين الحبوب

محمد الدريدي

انطلق فريق مشترك من ممثلي المندوبية الجهوية للفلاحة وديوان الحبوب واتحاد الفلاحين والحماية المدنية، اليوم الثلاثاء، في المعاينات الأولية للنظر في صلوحية مراكز تخزين الحبوب بولاية زغوان استعدادا لموسم الحصاد وتأمين المحاصيل الزراعية من الحبوب. وتحول الفريق إلى عدد من المراكز بكل من زغوان وجبل الوسط، وأطلع على الحالة العامة لهذه المراكز من حيث النظافة والتهوئة وسلامة الأسقف والجدران، ودعا أصحابها إلى الالتزام بتنفيذ كافة النقاط المدرجة بالوثيقة المعدة للغرض قبل نهاية شهر أفريل الجاري تاريخ المعاينات النهائية وتسليم المصادقات.

وفي هذا السياق، ذكر رئيس دائرة الإنتاج الفلاحي بمندوبية الفلاحة فرج الهيشري، في تصريح له أن المعاينات الأولية ستشمل بقية المراكز يوم الخميس المقبل بكل من الفحص وبئر مشارقة، مشيرا إلى أن الطاقة الجمالية لخزن الحبوب بولاية زغوان تبلغ حوالي 716 ألف قنطار منها 706 آلاف قنطارا بالمراكز المحمية و 10 آلاف قنطار في الهواء الطلق في ما يعرف بالأحواض الأسترالية موزعة جميعها على 8 مراكز تخزين. وأضاف الهيشري أنه تم إجلاء 11 ألف قنطار من الشعير المعد للبذر من صابة الموسم الفارط إلى مركز الغريلة بولاية باجة لاستغلالها في الموسم الفلاحي المقبل، وحوالي 40 ألف قنطار من القمح إلى المطاحن، وفق تأكيده.

رغم التجاذبات السياسية بشأن ملف المهاجرين الأفارقة في العامرة و جبنانية : تفكيك المخيمات العشوائية خطوة نحو الترحيل النهائي

بقلم : محمد هارون

شرعت السلطات التونسية منذ نهاية الأسبوع الفارط في إخلاء مخيمات المهاجرين الأفارقة غير الشرعيين بكل من العامرة و جبنانية في إطار تنفيذ برنامج ترحيلهم نحو بلدانهم الأصلية، وسط حملة تشكيك من طرف بعض القوى السياسية و تساؤلات في صفوف الأهالي حول مدى نجاعة تلك الإجراءات في حلحلة الأزمة. استأثر ملف تواجد المهاجرين الأفارقة لدول جنوب الصحراء بكل من معتمديتي العامرة و جبنانية في الآونة الأخيرة باهتمام و انشغال الرأي العام الوطني و الدولي. و حسب المهتمين بالشأن السياسي، فإن بعض النواب والمنظمات قد وجدوا في هذا الملف مساحة شاسعة للظهور الإعلامي وتحويل الجهة إلى ساحة صراع سياسي ضد خيارات السلطات بقطع النظر عن قدرة هذه الاطراف على تقديم حلول جذرية للأزمة أو تشخيصها بشكل عقلاني. مما جعل من صفحات التواصل الاجتماعي الفايسبوك فضاء للترشق بالتهم و إزالة الستار عن شعبية بعض الأطراف السياسية التي لم تقدم أي حل عملي للمعضلة مكتفية بالحديث عنها بكثافة لتسليط مزيد الضغوطات على الحكومة ومزيد توتير الاجواء دون المساهمة في استنباط الحلول اللازمة.

تحرك تاجع

كان أهالي العامرة و جبنانية بداية من يوم الخميس 3 أفريل 2025 على موعد مع انطلاق خطة الجهات الحكومية في تنفيذ برنامج إزالة مخيمات المهاجرين الأفارقة غير الشرعيين بالجهة، تم خلالها إزالة مخيمات كلم 24 و كلم 25 الكائنة بمنطقة الكتاتنة (نزاع بن زياد) من طرف القوات الأمنية مدعومة بجرافات و شاحنات و جرارات قامت بحرق ممتلكات الأهالي بعد تنظيفها من بقايا المخيمات. و تضم هذه المخيمات حوالي 5 آلاف مهاجر إفريقي. حدث كل ذلك بحضور ممثلين عن المنظمة الدولية

للهجرة و الهلال الأحمر التونسي و المندوبية الجهوية للصحة بصفاقس و تشكيلات أمنية مختلفة و متابعة من وسائل إعلام محلية و عالمية و جمعيات حقوقية... و تواصلت يوم السبت 5 أفريل 2025، عمليات إخلاء المخيمات العشوائية للمهاجرين من جنوب الصحراء الإفريقية، بإزالة مخيم عشوائي للمهاجرين غير النظاميين بهنشير بن فرحات غرب بمعتمدية العامرة من ولاية صفاقس، و الذي يضم حوالي 4 آلاف مهاجر إفريقي. وفي تصريح إعلامي، أكد المتحدث باسم الإدارة العامة للحرس الوطني العميد حسام الدين الجبابلي إيقاف عددا من المهاجرين الأفارقة غير النظاميين ممن تورطوا في أعمال عنف و تجاوزات، و ترحيل عدد منهم قسريا، وذلك بالتنسيق مع النيابة العمومية. وكشف الجبابلي أن وزارة الداخلية قد أعدت خطة لحماية التجمعات السكنية بعد إزالة عدد من المخيمات العشوائية للمهاجرين غير النظاميين، مشددا على أن الوحدات الأمنية تعد مرجعية قصوى في احترام المواثيق الدولية وحقوق الإنسان، حيث تم إخراج آلاف المهاجرين غير النظاميين دون إلقاء قذيفة غاز واحدة. و تم العثور في الأثناء على أسلحة بيضاء على ملك هؤلاء المهاجرين غير الشرعيين ليتم انتزاعها منهم، كما تم الكشف عن تعمد المهاجرين تخزين مواد غذائية تحت التراب في محاولة للبقاء أطول فترة ممكنة بالتراب التونسي.

ارتياح في صفوف الأهالي

خلفت عملية إزالة مخيمات المهاجرين الأفارقة غير الشرعيين بمعتمدية العامرة ارتياحا في صفوف الأهالي حسب المهتمين بالشأن السياسي بالجهة، لأنها كشفت عن قدرة الحكومة التونسية في إزالة مخيمات ما لا يقل عن 10 آلاف مهاجر بمعتمدية العامرة في فترة زمنية وجيزة. و بعثت برسالة لمختلف القوى السياسية بالداخل و الخارج، بأن

السيادة الوطنية خط أحمر، و سعت حكومة قيس سعيد إلى استثمار هذه الإجراءات إعلاميا باعتبارها مقاربة تجمع بين الاستجابة لنداء الأهالي بالتصدي للخطر الذي مثله المهاجرون الأفارقة من ناحية، و احترام المواثيق الدولية أثناء التعامل مع هذا الملف و ذلك بعدم المساس بالحرمة الجسدية و المعنوية للمهاجرين غير الشرعيين بولاية صفاقس، من ناحية أخرى.

فشل سياسيين في استثمار الملف سياسيا

حاول عدد من نواب الشعب عن ولاية صفاقس استثمار أزمة تواجد المهاجرين الأفارقة غير الشرعيين بالجهة سياسيا، ونزلوا بكل ثقلهم من أجل الظهور إعلاميا دون تقديم مقترحات لحلحلة الملف، بل أن بعضهم قد وجد نفسه محل مساءلة من طرف الأهالي جراء مغالطته للرأي العامرة بجهة العامرة و جبنانية. النائبة بمجلس الشعب فاطمة المسدي تنقلت للمخيمات و نشرت صورا عن وضعية المهاجرين. وتقمصت ثوب المعارضة لحكومة قيس سعيد، و سرعان ما تعرضت لهجوم من طرف الأهالي على صفحتها الرسمية بمواقع التواصل الاجتماعي الفايسبوك، حيث اتهمها البعض بمحاولة إعادة الظهور في المشهد الإعلامي و التسويق لشخصها في بورصة السياسيين دون مبرر منطقي يدفعها لتناول ملف الأفارقة. المسدي متهمه بمغالطة الرأي العام بجهة العامرة و جبنانية حيث وقفت وراء ترحيل هؤلاء المهاجرين غير الشرعيين من صفاقس المدينة في شهر سبتمبر 2023 نحو غابات الزيتون، لتتقمص زِي المساند للأهالي لرفع خطر تواجد المهاجرين غير الشرعيين حسب ما دونه عدد من الأهالي. وتعتقد النائبة فاطمة المسدي أن ذاكرة أبناء العامرة و جبنانية ضعيفة، يبدو أنها تجهل تاريخ الجهة في العمل السياسي وقدرة أبنائها في تناول الشأن السياسي المحلي و الوطني و الدولي من كل



لمنع هجرتهم نحو التراب الإيطالي، و مواصلة اجتثاث مخيماتهم بكل من العامرة و جبنانية مما يدفعهم إلى طلب العودة الطوعية إلى بلدانهم الأصلية. هذه السياسة تعتبر الأنجع حسب محللين للشأن العام بالجهة خاصة مع توافد العشرات من المهاجرين الأفارقة يوميا على مكتب منظمة الهجرة الدولية الكائن بقرية حرق شرق معتمدية جبنانية مع بداية الأسبوع الجاري، للتسجيل في العودة الإرادية نحو بلدانهم. غير أن حيرة الأهالي تتمثل في بطء إجراءات العودة الطوعية من طرف مكتب الهجرة، إذ لا يتجاوز عدد العائدين لبلدانهم 200 مهاجر شهريا، و هو رقم ضعيف مقارنة بالعدد الجملي للمهاجرين الأفارقة بالبلاد التونسية و الذي تتضارب الإحصائيات بشأنه إضافة إلى ارتفاع عدد الولادات المسجلة في صفوفهم، إذ أشارت بعض المعطيات إلى وجود أكثر من 6 آلاف رضيع و طفل تقل أعمارهم عن 6 سنوات.

أزمة المهاجرين الأفارقة غير الشرعيين بالبلاد التونسية ليس من السهل إيجاد حل جذري لها في المستقبل القريب، مما جعلها تتحول إلى ورقة سياسية في متناول بعض السياسيين الذين يسعون لاستثمارها بين الحين و الآخر.

جوانبه حسب ما ردّ عليها أكثر من مواطن على صفحتها الفايسبوكية. من جهته، يحاول نائب الشعب بجهة صفاقس طارق مهدي حجز مقعد له في المشهد الإعلامي من خلال بوابة ملف الأفارقة، وذلك بتداول معلومات شائعة عن وضعية المهاجرين غير الشرعيين بالجهة، لتسجيل حضوره في بعض المنابر الإعلامية و التسويق لاسمه في بورصة السياسيين دون أن يقدم مقترحات عملية أو برنامج جذري لحلحلة الملف، ممّا جعله بدوره عرضة لانتقادات أهالي كل من العامرة و جبنانية. أما نائب الشعب عن معتمديتي العامرة و جبنانية عبد الحافظ الوحيشي، فقد لازم الصمت بشأن ما يحدث في ملف المهاجرين غير الشرعيين وسط جملة من التساؤلات. وهذا يعني فشل جميع نواب الشعب بجهة صفاقس في استثمار ملف المهاجرين سياسيا في ظل وعي الأهالي بطبيعة المشكل من جميع جوانبه.

تساؤلات في صفوف الأهالي

الثابت في هذا الملف، أن موقف قيس سعيد رافض بشدة لتوطين المهاجرين الأفارقة في تونس، و أن أسلوب تعاطي الحكومة التونسية مع الأزمة يتمثل في غلق الحدود أمام توافد مهاجرين جدد على تونس، مع تشديد المراقبة

إسقاط البرلمان لاتفاقية قرض الوكالة الفرنسية للتنمية

وقف تزيف أم شعبية؟



صابر الحرشاني

أثار قرار مجلس نواب الشعب، مؤخراً رفض مشروع قانون يخص اتفاقية قرض بين الجمهورية التونسية والوكالة الفرنسية للتنمية، موجة من ردود الفعل، وانقسمت الآراء بين من اعتبر هذه الخطوة علامة نضج تشريعي وتوجها نحو ترشيد المديونية، ومن رأى فيها موقفاً شعبوياً محفوفاً بالمخاطر، يهدد بتعطيل دواليب الدولة وتوتير علاقاتها مع شركائها الماليين.

وفي سابقة برلمانية أسقط مجلس نواب الشعب الاثنين الماضي اتفاقية قرض بقيمة 40 مليون يورو، كانت مخصصة لدعم المؤسسات الصغرى والمتوسطة المتضررة من الأزمات الاقتصادية، حيث لم يحظ المشروع سوى بتصويت 48 نائبا لفائدته، مقابل 31 نائبا عارضوه، و13 نائبا اختاروا الاحتفاظ بأصواتهم.

قراءات متباعدة

و اعتبر داعمو هذا القرار أن إسقاط اتفاقية القرض تعدّ تحولا في الموقف العام داخل المجلس إزاء مسألة التداين الخارجي التي أثقلت كاهل المالية العمومية، وهو طرح عبّر عنه نواب في النقاش العام خلال الجلسة العامة مطالبين بإجراء تدقيق شامل حول مآل القروض السابقة التي صادق عليها البرلمان، والتي بلغ عددها وفق معطيات رسمية 29 قرضا، بينها 8 قروض مخصصة للاستهلاك و21 لمشاريع تنموية واستثمارية، وقد تساءل هؤلاء النواب عن مآلات هذه الأموال ومدى مساهمتها في تحسين الواقع الاقتصادي والاجتماعي.

وفي هذا السياق، وجّه رئيس كتلة «الأمانة والعمل» في مجلس نواب الشعب سؤالاً كتابيا إلى رئيسة الحكومة، طالب فيه بكشف مصير القروض السابقة، مرفقا بمطالب للحصول على بيانات دقيقة حول كيفية صرف تلك الأموال، ومدى احترام الشروط التي وضعت لضمان حسن توظيفها. كما دعت الكتلة إلى الكشف عن خطة الحكومة لتجاوز

المعترضين على القروض، كما يخشى من أن يؤدي هذا التمشي إلى توتير علاقات تونس مع شركائها الدوليين الذين يراقبون عن كثب مدى التزام البلاد بتعهداتها.

و في تصريح مثير قال نائب رئيس لجنة المالية في البرلمان عصام شوشان في تصريح اعلامي أن إسقاط الاتفاقية يعود أساسا الى اعراض الحكومة على التنسيق والتشاور مع البرلمان، في حين أن هذا التصريح يطرح اشكالات كبرى سيما أن النص الدستوري واضح و يؤكد على أن الحكومة مسؤولة على افعالها امام رئيس الجمهورية وليس امام البرلمان كما كان ذلك سابقا، اضافة الى أنه الدستور ينص على انه يمكن لاعضاء الحكومة الحضور في البرلمان من دون وجود الزامية واضحة.

ويجمع عدد من المختصين على أن مجلس نواب الشعب قد أخطأ التقدير حين أسقط اتفاقية القرض، خاصة وأن شروطه كانت ميسرة ومناسبة

للظرف الاقتصادي الراهن، إذ يتميز بنسبة فائدة منخفضة وفترة سداد طويلة تتجاوز 20 سنة مع مدة إمهال تُقدّر بخمس سنوات. وكان من المنتظر أن يوجّه هذا القرض إلى دعم المؤسسات الصغرى والمتوسطة المتضررة من الأزمات المتتالية، ما كان سيساهم في خلق مواطن شغل ودفع الاستثمار. واعتبر مراقبون أن إسقاط مثل هذا التمويل في غياب بدائل جديّة يُضعف من مصداقية الدولة وقدرتها على التفاوض مع شركائها الماليين في المستقبل.

و يرى اصحاب هذا الرأي أن إسقاط اتفاقية القرض من قبل مجلس نواب الشعب هو قصور واضح في التقدير ومسّ خطير بمصالح الدولة، لا سيما في ظل ظرفية اقتصادية دقيقة تتطلب مزيداً من الانفتاح على التمويلات بشروط ميسرة. خاصة انه لم يقدّم أي بدائل حقيقية أو خطط عملية تُعوّض هذا القرض الذي كان موجّها

أساساً لدعم المؤسسات المتضررة. و تواجه الدولة اليوم تحديا حقيقيا يتمثل في تمويل الميزانية حيث تشير التقديرات الأولية إلى حاجتها إلى تعبئة موارد خارجية تفوق 15 مليار دينار، وفي غياب اتفاق رسمي مع صندوق النقد الدولي، تبقى الخيارات محدودة، مما يجعل رفض مثل هذه القروض يُربك الحسابات المالية ويدفع إلى البحث عن بدائل داخلية قد تكون أكثر كلفة، على غرار الترفيع في الضرائب أو الاقتطاع من النفقات. ومن زاوية أخرى، يرى مراقبون أن البرلمان، وهو يستعيد بعضاً من دوره الرقابي، مدعو إلى عدم الوقوع في فخ الشعبية أو التصرف بردود أفعال ظرفية لا تدرس النتائج بعناية، ذلك أنّ السيادة الوطنية لا تتحقق فقط برفض القروض، بل بوضع منوال تنمية مستدام، يراعي حاجيات الجهات والمواطنين، ويرتكز على الشفافية والنجاعة في إنفاق المال العمومي.

انطلاق فعاليات الدورة الرابعة عشرة من مهرجان سوسة الدولي لفيلم الطفولة والشباب



وسط جمع غفير من أحبباء الفن السابع وصنّاعه من منتجين وممثلين ومخرجين وتقنيين وبدعم من وزارة الشؤون الثقافية، احتضن المسرح البلدي بسوسة مؤخرًا، افتتاح فعاليات الدورة الرابعة عشرة لمهرجان سوسة الدولي لفيلم الطفولة والشباب، التي تتواصل إلى غاية يوم 12 أبريل الجاري بعدد من الفعاليات الثقافية بالجهة، وذلك بعد غياب ست سنوات عن المشهد السينمائي التونسي والدولي.

وعلى إيقاعات ماجورات «سوسة» والكلمة الملتزمة، انطلقت فعاليات الافتتاح والذي قدمت فقراته الإعلامية خلود مبروك مصحوبة بترجمة للغة الإشارة أمنتها الجمعية التونسية «إبصار» لثقافة وترفيه ذوي الإعاقة البصرية وهي من الأطراف الشريكة والداعمة لـ«الفيفا» في نسخته لسنة 2025.

الدورة الرابعة عشرة من مهرجان سوسة الدولي لفيلم الطفولة والشباب حظيت بدعم صناع السينما وهواة الأفلام وشهد حفل الافتتاح حضورًا نوعيًا للفاعلين في القطاع السينمائي والثقافي في تونس ومشاركة عدد من صناع الأفلام وضيوف المهرجان القادمين من عدد من البلدان المشاركة في برمجة «الفيفا» ضمن المسابقات الرسمية والعروض الخاصة والندوات ولجان التحكيم.

وتسجل الدورة الرابعة عشرة من مهرجان سوسة الدولي لفيلم الطفولة والشباب من 8 إلى 12 أبريل 2025 مشاركة 22 دولة وهي تونس، فلسطين، العراق، لبنان، المغرب، الجزائر، الأردن، مصر، سوريا، السنغال، رومانيا، إيران، فرنسا، ألمانيا، تركيا، الأرجنتين، اليابان، الدنمارك، كازاخستان، الولايات المتحدة، أذربيجان وروسيا.

واستهل مدير النسخة الرابعة عشرة من مهرجان سوسة الدولي لفيلم الطفولة والشباب أيمن الجليلي كلمته في افتتاح المهرجان بالحديث عن أهمية عودة «الفيفا» للخارطة الثقافية

الوثائقي الطويل «ماتيلدا» لعبد الله يحيى لافتتاح دورته الرابعة عشرة وهذا العمل الحائز على التانيت البرونزي لأيام قرطاج السينمائية 2024 يصور قصة شغف وحب لكرة القدم في ظل ظروف اجتماعية صعبة بطلها المراهق الملهم «ريان» أو «ماتيلدا».

الفيلم أنتجته الجزيرة الوثائقية وأخرجته عبد الله يحيى في رؤية سينمائية ولغة بصرية متفردة في نسجها لعوالم «ماتيلدا» ومجتمع يصارع الجوع ويقاسي الأوجاع ولا مهرب للكثيرين منه إلا الهجرة غير النظامية على غرار والدي «ريان» أو أن «ريان» اختار كرة القدم.

للتذكير فإن تصميم الومضة الرسمية للدورة الرابعة عشرة لمهرجان سوسة الدولي لفيلم الطفولة والشباب من 8 إلى 12 أبريل 2025 من توقيع خليل القبيجي وتقدم عروض المهرجان من أفلام بالمسرح البلدي بسوسة، دار الثقافة القلعة الصغيرة ودار الثقافة حمام سوسة وذلك إلى جانب عروض «السينما تدور».

وقدمت الإعلامية خلود مبروك خلال حفل الافتتاح لجنان التحكيم وأعضاءها وفي السياق نذكر بأن لجنة تحكيم مسابقة أفلام الشباب تضم كل من الخيرة في قطاع الثقافة والاتصال بمنظمة الإيسيسكو مانويلا فيتر نيكوليتي، المخرج السوري المهند كلثوم ويتراس هذه اللجنة الممثل التونسي خالد بوزيد.

أما لجنة تحكيم المسابقة الرسمية لـ«الفيفا» فتتشكل من الناقد السينمائي والباحث العراقي عبد الحسين شعبان (رئيسا) والمخرجة الرواندية ماري كليمنتين دوسابيجامبو ومنتجة أفلام الرسوم المتحركة والرسامة ومصممة الجرافيك الفرنسية جولي كاتي ورئيس الاتحاد الأفريقي للمهرجانات السينمائية والجمعية البصرية الناشط السينمائي والأكاديمي المغربي عز الدين غوريان ومدير التصوير التونسي محمد المغراوي.

واختار مهرجان سوسة الدولي لفيلم الطفولة والشباب (الفيفا) الفيلم

لفيلم الطفولة والشباب تكريما خاصا للمنتج السينمائي الراحل نجيب عياد وهو أحد أهم السينمائيين الذين أسهموا في تطوير مضامين ودعم إشعاع «الفيفا».

كما عبرت منيرة منيف المديرة العامة المكلفة بإدارة الفنون الركحية والفنون السمعية والبصرية بوزارة الشؤون الثقافية عن اهتمام وتشجيع الهيكل الذي تمثله لمهرجان سوسة الدولي لفيلم الطفولة والشباب لاعتبارات عديدة أهمها جوهر فلسفته المهمة بسينما ذات خصوصية تعنى بقضايا الطفولة والشباب.

واعتلى ركح افتتاح المهرجان بالمسرح البلدي بسوسة كل من الطاهر بن غديفة المشرف على ورشات «المدرسة السينمائية» وسعاد بن سليمان المشرفة على ورشة السيناريو لتسليط الضوء على جانب مهم من فعاليات المهرجان والمتعلقة بالبعد التكويني والدروس المتخصصة والورشات الموجهة للتلاميذ والأساتذة وذلك في إطار نشر الثقافة السينمائية في صفوف اليافعين.

وضرورة دعم هذه المنصة السينمائية ذات الخصوصية وتعنى بسينما اليافعين مشددا على دور السينما في التغيير والدفاع عن القضايا الإنسانية وفي مقدمتها فلسطين الصامدة في وجه العدو الصهيوني باستماتة أبنائها وهويتها وإرثها الثقافي.

بدوره أقر حسن عليلش رئيس جمعية مهرجان سوسة الدولي لفيلم الطفولة والشباب بوجود صعوبات ساهمت في غياب «الفيفا» في السنوات الست الأخيرة داعيا السلطة المشرفة على القطاع السينمائي للاهتمام أكثر بالمهرجانات ذات البعد الثقافي والتربوي على غرار «الفيفا» الذي يعمل منذ بداية التسعينيات على توظيف الصورة في مجال تربية الناشئة.

كما كرم المهرجان في افتتاحه ثلة من قدامى المؤسسين والفاعلين في المهرجان وهم السادة عبد العزيز بالعيد وهشام بن سعيد ومحمد خلف الله وعز الدين الكناني وأنور الفاني وفتحي بن ساسي ومنح مهرجان سوسة الدولي

مهرجان «قابس سينما فن»:

دورة سابعة في ظل التجديد والانفتاح

ريم حمزة

يعود مهرجان «قابس سينما فن» في دورته السابعة، من 26 أبريل إلى غاية 1 ماي 2025، حاملاً معه تصوراً متجدداً، يؤكد من خلاله رسوخ المهرجان كفضاء بديل للسينما وفنون الصورة، ومختبراً حقيقياً للفكر والنقاش والإبداع.

تحوّل إداري... وتجديد فني

الدورة الحالية ليست مجرد امتداد لما سبق، بل تشكل منعطفاً مهماً في مسار المهرجان، وذلك من خلال إعادة هيكلة إدارته الفنية والتنظيمية. إذ يتسلم فريق جديد المشعل خلفاً للمخرجة فاطمة الشريف، المؤسسة التي قادت المهرجان بخطى ثابتة منذ تأسيسه سنة 2019. يضم الفريق الجديد شخصيتين بارزتين في المشهد الثقافي والفني: سارة المعالي في خطة مديرة ثقافية، وسفيان الفاني، أحد أبرز مديري التصوير في تونس والعالم العربي، والذان يتشاركان في الإشراف الفني على قسم السينما، بمشاركة المخرجة رباب مباركي، المشرفة على قسم «سينما الأرض».

هذا التحوّل الإداري يترجم على مستوى البرمجة توجّهاً فلسفياً جديداً، يتمثل في إلغاء المسابقة الرسمية للأفلام، وهو قرار جريء يعبر عن رؤية تعتبر أن السينما ليست ميداناً للتنافس بل فضاء للحوار والتفاعل الحر، حيث يُمنح الإبداع الأولوية على الجوائز، والفكرة على التصنيف.

قابس سينما فن
GABES CINEMA FEN
7^e édition الدورة السابعة

قابس

BOARD DIRECTEUR

الهيئة المديرة

سفيان الفاني
Sofian El Fani

سارة المعالي
Sarrah Maali

نحو مستقبل سينمائي مختلف

الرهان في هذه الدورة واضح: ترسيخ ثقافة سينمائية نقدية، متحرّرة من القوالب التقليدية، ومتصالحة مع التكنولوجيا، والبيئة، والواقع الاجتماعي. مهرجان «قابس سينما فن» لا يعرض فقط أفلاماً، بل يطرح رؤى، ويؤسس لأسئلة، ويخلق جسوراً بين الجنوب التونسي والعالم. ففي قابس، لا تُعرض السينما فقط، بل تُفكك، تُناقش، وتُعايش... وهذا ما يجعل من المهرجان حدثاً لا يُفوّت في المشهد الثقافي العربي والعالمي.

منصة بديلة... ومساحة أمل

في زمن تتحوّل فيه المهرجانات إلى عروض استهلاكية سريعة، يصرّ «قابس سينما فن» على أن يكون منصة بديلة، ومساحة للبحث والتأمل. لا شيء هنا يُقدّم جاهزاً أو يُستهلك بسرعة؛ كل شيء يُطرح للنقاش، ويُعاد التفكير فيه. من خلال السينما، والفيديو آرت، والواقع الافتراضي، يصوغ المهرجان لغة جديدة للفن والمجتمع، يضع فيها الإنسان في قلب المعادلة، لا كمتفرّج، بل كمشارك في الفعل الثقافي.

من المحلي، من التراب، من الجنوب التونسي. ويتجلى ذلك في توسيع دائرة الفعاليات لتشمل فضاءات متعدّدة في ولاية قابس، وفتح الأبواب أمام فنانين وباحثين شباب من الجنوب للمشاركة، والتعبير، والتجريب. إنه مهرجان لا يقدم قابس كخلفية للحدث، بل كشخصية فاعلة فيه، لها صوتها ورؤيتها وأحلامها. من خلال دعمه للمشاريع الفنية المحلية، وتسليطه الضوء على التراث المادي واللامادي للجهة، يتحوّل المهرجان إلى أداة تنمية ثقافية حقيقية.

بالشراكة مع الفنان البصري مالك قناوي، المدير الفني. ويستمر كذلك حضور قسم الواقع الممتد (XR) بإدارة محمد العربي صوالحية، ما يمنح المهرجان طابعه التجريبي المميّز، ويجعله من أبرز المنصات العربية التي تحتفي بتقنيات الواقع الافتراضي والتجارب الغامرة.

قابس: من مدينة إلى حاضنة فنية

ما يميز «قابس سينما فن» حقاً هو تجذره في محيطه الجغرافي والثقافي. لا يدّعي المهرجان عالمية مبتورة عن السياق، بل يؤسس لعالمية تنبع

الفن كأداة بحث وتفاعل

منذ نشأته، حمل «قابس سينما فن» مشروعاً يتجاوز مجرد عرض الأفلام. إنه مهرجان ملتزم اجتماعياً وبيئياً، يسعى إلى توظيف الصورة كوسيلة لفهم الواقع، وتفكيكه، وطرح الأسئلة حوله. هذا المنحى يبرز أكثر في الدورة الحالية، من خلال اختيار أعمال تتميز بفرادتها الجمالية وتطرح قضايا وجودية وثقافية بنفس نقدي وتحريري.

في قسم الفيديو الفني، تواصل فاطمة الكيلاني، مؤسسة مركز «La Boîte»، إشرافها على البرمجة،

«اللقاء الأكثر فشلاً».. تنتياهو يعود من واشنطن خالي الوفاض



على السياسة الأمريكية، في لحظة بالغة الحساسية إقليمياً ودولياً. كما أفادت تقارير إعلامية أن رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو أجبر على سماع أشياء لا يريدها خلال لقائه الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في المكتب البيضاوي بواشنطن، في مشهد قال محللون إنه بدا مغايراً لمؤتمرها السابق مطلع فيفري الماضي. ووفق محللين، فإن نتنياهو أجبر على سماع أشياء لا يريدها مثل وقف الحرب على غزة، وإجراء مباحثات أمريكية إيرانية للتوصل إلى اتفاق نووي جديد، فضلاً عن الموقف الأمريكي من سوريا وتركيا.

في زيارة اعتُبرت من أكثر لقاءاته فشلاً مع رئيس أمريكي، عاد رئيس وزراء الاحتلال بنيامين نتنياهو من واشنطن دون تحقيق أي إنجاز يُذكر، وسط إعلان مفاجئ من الرئيس دونالد ترامب عن محادثات مباشرة بين الولايات المتحدة وإيران. وفي مقال للكاتب الإسرائيلي باراك رافيد نشره موقع «والا» العبري يوم الثلاثاء الماضي، يقول «أمام الكاميرات في المكتب البيضاوي، بدا نتنياهو في موقع المتفَرِّج، عاجزاً عن التأثير في ملفات حيوية كبرنامج إيران النووي، والتعريفات الجمركية، والوجود التركي في سوريا. وخلافاً لمواقفه الهجومية مع رؤساء سابقين، اكتفى هذه المرة بابتسامات باهتة وصمت لافت».

وفي هذا السياق، قال الدبلوماسي الأمريكي السابق توماس واريك إن استدعاء نتنياهو على عجل قد يكون مرتبطاً بـ«الانزعاج الإسرائيلي من التعريفات الجمركية، وقد يرتبط أيضاً بالمحادثات بين واشنطن وطهران». ووفق حديث واريك فإن ترامب حاول طمأنة الإسرائيليين بشأن مخاوفهم من سوريا وتركيا واحتمال أن تشكلا تهديدات أمنية، لافتاً إلى أن ترامب حسم الأمر، مؤكداً أنه لن يتشدد بشكل عدائي مع سوريا كما اقترح مستشارو نتنياهو.

وخلال ردهما على أسئلة الصحفيين، قال نتنياهو إنه ناقش مع ترامب قضايا عدة مثل الوضع في سوريا، وتدهور علاقات إسرائيل مع تركيا، إضافة إلى الرسوم الجمركية، وأزمة المحتجزين في غزة. وأكد نتنياهو أنه تابحث مع ترامب بشأن إيران، وقال إن «تل أبيب وواشنطن ملتزمان بعدم السماح لطهران بامتلاك سلاح نووي».

تهديدات ترامب تكتيك

وفي الشأن الإيراني، تحفظ الباحث المتخصص في الدراسات الأمريكية علي أكبر دارييني على حديث ترامب عن محادثات مباشرة بين بلاده وإيران، مشيراً إلى أن طهران لم توافق على محادثات من هذا النوع. وقال دارييني

ورغم محاولته التفاخر بدعوته كأول زعيم يزور البيت الأبيض بعد فرض الرسوم الجمركية على عشرات الدول، بما فيها إسرائيل، خرج نتنياهو من اللقاء من دون أي تعهد بإزالتها أو خفضها بل تلقى توبيخاً غير مباشر من ترامب بشأن المساعدات العسكرية الأمريكية لإسرائيل، والتي تبلغ أربعة مليارات دولار سنوياً وكانت الضربة الأبرز حسب رافيد تمثلت في إعلان ترامب، خلال المؤتمر الصحفي، عن فتح قناة تفاوض مباشرة مع إيران، دون أي التزام باستخدام القوة إذا فشلت المساعي الدبلوماسية. وقد بدا الانزعاج واضحاً على وجه نتنياهو، الذي لم يعلق سوى بجملة مقتضبة حول أهمية تفكيك البرنامج النووي الإيراني بالكامل.

خلال اللقاء، أعرب نتنياهو عن قلقه من التمدد التركي في سوريا، مطالباً بتدخل أمريكي. إلا أن ترامب رد بمزاح عن علاقته «الرائعة» بالرئيس التركي رجب طيب أردوغان، مقلداً من شأن الطلب الإسرائيلي.

وأشار موقع «والا» العبري، إلى أن زيارة نتنياهو الأخيرة لواشنطن انتهت دون نتائج ملموسة، وربما أسهمت في تعميق الانطباع عن تراجع تأثيره

عام.. لقد أخذت سوريا مهما تعددت أسماؤها تاريخياً.. عبر وكلائك.. وتابع ترامب: «قال أردوغان لا لا لا.. لم أكن أنا من أخذ سوريا، فقلت له.. لقد كنت أنت ولكن حسناً ليس عليك الإقرار بذلك، فقال حسناً ربما كنت أنا من أخذها». وأضاف ترامب: «أردوغان شخص قاس وذكي للغاية وأنجز شيئاً لم يستطع أحد القيام به من قبل.. عليك التسليم بانتصاره».

وتوجه ترامب إلى ضيفه بنيامين نتنياهو، بالقول: «أي مشكلة لديك مع تركيا أعتقد أنه بإمكانني حلها ما دمت منطقياً في طلباتك.. عليك أن تكون منطقياً.. علينا جميعاً أن نكون منطقيين». وكان نتنياهو أعلن أنه لا يريد قواعد تركية في سوريا، ورداً على ذلك نصحه ترامب بحل المشاكل مع تركيا بعقلانية. وقال نتنياهو إنه ناقش مع ترامب الملف السوري، مشيراً إلى أن إسرائيل «لا تريد رؤية تركيا تستخدم الأراضي السورية كقاعدة ضدها». وأضاف: «تحدثنا عن السبل التي يمكننا من خلالها تجنب هذا الصدام».

ومن جهته، أعرب ترامب عن استعداده للمساعدة في حل المشكلة بين تركيا وإسرائيل. وتابع: «أبلغت نتنياهو أن على الإسرائيليين التصرف بعقلانية لحل أي مشكلة مع تركيا».

لم يقل الكثير خلال المؤتمر الصحفي مع ترامب، وبدا الأمر كأنه حملة علاقات عامة. ورجح جبارين أن تعطي الولايات المتحدة ما سماها «وسادة أمان» لنتنياهو في ظل وجوده على كثير من الأشجار في قطاع غزة والضفة الغربية ولبنان وسوريا. وأكد أن البيت الأبيض غير معني بإخراج إسرائيل في المجتمع الدولي، لافتاً إلى أن ترامب هو الملاذ الوحيد لإسرائيل في ظل العزلة التي تعيشها.

وحسب جبارين، فإنه يتوجب على إسرائيل أن تدفع أثمناً، كاشفاً أن رؤساء وزراء إسرائيل عندما كانوا تاريخياً يحتاجون النزول عن أشجار كان يحدث الأمر في سياق «أوامر أمريكية لا يجوز عصيانها». ووجد تأكيداً أن نتنياهو دأب على التلويح بورقة التهديد الإيراني لاستقطاب الكل الإسرائيلي، وكان يريد تصفية القضية الفلسطينية عبر هذه الورقة، لكنه في الوقت نفسه لم يجرؤ على مدى 15 عاماً على ضرب منشآت إيران النووية. وخلص إلى أن إسرائيل إذا نجحت في جر الولايات المتحدة لشن حرب على إيران «فقد يكون ذلك ملاذاً مخلصاً لنتنياهو من ورقة فشله العسكري في غزة».

وكان ترامب قد كشف عن فحوى اتصال هاتفي له مع أردوغان، حيث قال: أبلغت الرئيس التركي رجب طيب أردوغان تهانينا.. لقد فعلت ما عجز عن فعله الآخرون على مدى ألفي

إن إيران منفتحة على الانخراط في محادثات مباشرة مع واشنطن عندما يُنجز التقدم في المباحثات غير المباشرة»، مشدداً على الحاجة إلى الثقة واختبار نوايا ترامب.

وكان ترامب أفاد بأنه أجرى نقاشاً رثعاً مع نتنياهو بشأن إيران والتجارة، وكشف عن إجراء واشنطن محادثات مباشرة مع طهران، ووصفها بأنها تتم على أعلى المستويات. ولم يستبعد ترامب أن يكون هناك اتفاق مع إيران «وربما يكون مختلفاً وأكثر قوة»، إلى جانب تأكيده أن بلاده تسعى بكل جهد للتوصل إلى اتفاق آخر لوقف إطلاق النار في غزة. وأعرب دارييني عن قناعته بأن الرئيس الأمريكي يستخدم التهديدات تكتيكاً للحصول على تنازلات من الجانب الإيراني، في حين تأخذ إيران التهديدات الأمريكية بجدية وعلى مستويات عالية.

وحسب هذا المتحدث، فقد تجهزت إيران لأسوأ السيناريوهات كما أنها تؤمن بأن تكلفة شن الحرب سوف تكون مرتفعة على الولايات المتحدة. وخلص إلى أن واشنطن «لن تبدأ بحرب مدمرة في الشرق الأوسط»، إذ قال إنها «لم تعد تهيمن على العالم»، إلى جانب امتلاك إيران قوة ردع كافية.

دفع أثمان

بدوره، أقر الكاتب المختص بالشأن الإسرائيلي إيهاب جبارين بأن نتنياهو

باستعمال اسلحة امريكية فتاكة الصهاينة يحولون غزة الى حقل تجارب !



محمد بن محمود

لم يَعد الاحتلال الإسرائيلي إلى عدوانه على قطاع غزة بذات الطريقة التي كان يستخدمها ولا لذات الأهداف التي يعمل لها قبل وقف إطلاق النار، بل زاد عليها وسائل وأهدافاً أخرى، قد عبّر عنها رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو قديماً في قناعته بأن الزعامة تتم بإحداث الزخم، أي أن قيادة الاحتلال قررت الإبقاء على مستقبلها السياسي من خلال القضاء على كل فرصة للهدوء في المنطقة، وإحداث الزخم الذي يحول دون محاسبتها، حتى وإن ترتب على هذا الزخم انفجار شلال الدماء الذي يجري في قطاع غزة بحسب تقرير للمركز الفلسطيني للاعلام .

ومنذ استئناف قوات الاحتلال الإسرائيلي حرب الإبادة على قطاع غزة في 18 مارس الماضي، أي في غضون أيام لا تتخطى 20 يوماً، قتلت القوات الاحتلال زهاء 1400 فلسطيني، وأصاب زهاء 3300 آخرين، جُلهم من الأطفال والنساء، ما يعني أن هذه المرحلة هي الأنف والأكثر دموية من بين شهور الحرب التي سبقت خرق الاحتلال لاتفاق وقف إطلاق النار، وفق تصنيف أوساط محلية ومتخصصة.

واستكمل الاحتلال بجولته الحالية فصول حرب الإبادة الجماعية المستعرة على القطاع منذ 7 أكتوبر عام 2023، وبدعم أمريكي مطلق، حيث خلّفت حتى الآن أكثر من 165 ألف شهيد وجريح فلسطيني، معظمهم أطفال ونساء، وما يزيد على 11 ألف مفقود. يزيد المشهد بشاعة أن عمليات القصف التي ينفذها الاحتلال في هذه المرحلة تسفر عن تدمير غير معهود طيلة فترة الحرب، ما يؤكد أن غزة لم تعد فقط منطقة حرب وصراع، بل تحولت إلى حقل تجارب إسرائيلي يستخدم فيه كل الأسلحة المحرّمة حتى في الحروب. ليس انفجاراً عادياً، ذلك الذي ينتج عنه تطاير الأجساد في السماء إلى ارتفاع غير مسبوق ثم تعود بعدها الأجساد مرتطمة بالأرض، في مشهد يبدو وكأنه أحد مشاهد أفلام الرعب الأمريكية، لكن الفارق هذه المرة أن الانفجار لم يكن صناعة سينمائية،

فيما البعض الآخر منهم يقضي بقية حياته يعاني من إعاقات أو تشوهات وحروق. ويتابع: ليست القنابل الثقيلة وحدها، وإنما كل سلاح يستخدم ضد المدنيين هو محرم دولياً، ويستشهد بمجزرة مدرسة دار الأرقم في مدينة غزة، وهي مركز إيواء استهدفته غارات جوية من مقاتلات حربية، وأدت إلى مئات الضحايا من الشهداء والجرحى، جلهم من المدنيين، وهي واحدة من جرائم الحرب التي يندى لها جبين البشرية.

استئناف دموي للحرب

من جهته، يصف مدير عام المكتب الإعلامي الحكومي الدكتور إسماعيل الثوابتة، الأسبوعين الماضيين بعد خرق الاحتلال لاتفاق وقف إطلاق النار، واستئناف ما وصفها بالحرب

عصف انفجاري هائل، ودرجات حرارة قاسية جداً، ويصل تأثيرها لمسافة نحو 100 متر من بؤرة الاستهداف المباشر، بحسب خليل حمادة. وأوضح المسؤول الصحي في حديث صرح به لشبكة الجزيرة، أن بعض الشهداء يصلون المستشفيات دون أن تظهر على أجسادهم أي جروح أو إصابة بشظايا الصواريخ والقنابل، غير أنهم فارقوا الحياة نتيجة تهتك شديد بالأنسجة، وخلايا الدماغ والخلايا والأوعية الدموية، جراء قوة الانفجار، فيما تتمزق أجساد شهداء وتختفي جثامين آخرين تماماً.

ويضيف حمادة أن من ينجو من هذه الأسلحة المحرمة، تُعدّ نجاته مؤقتة قد تمتد ساعات أو أياماً قليلة بالنسبة لبعض الجرحى، نتيجة الجروح الخطيرة وعدم توفر الأدوية والأجهزة الطبية اللازمة لإنقاذهم،

صفقات حصلت عليها إسرائيل منذ اندلاع الحرب.

ذخائر فتاكة

يقول مدير عام الطب الشرعي والمعمل الجنائي في غزة الدكتور خليل حمادة، إن الاحتلال استأنف حربه من حيث انتهى قبل اتفاق وقف إطلاق النار، وبشكل أكثر عنفاً ودموية، ويلاحظ استخدامه الكثيف للقنابل الثقيلة وأبرزها (MK-84) زنة ألفي باوند (حوالي ألف كيلوغرام)، وهي أمريكية الصنع ومخصصة لاختراق التحصينات على أعماق كبيرة في باطن الأرض.

ومنذ استئنافه الحرب، يستخدم جيش الاحتلال مثل هذه القنابل في أحياء ومناطق سكنية مكتظة، وتؤدي إلى دمار واسع، وقلما ينجو منها أحد، جراء ما ينتج عنها من

بل هو جريمة تم إعدادها في مصانع أسلحة أمريكية، ليتم استخدامها نحو نساء وأطفال يسكنون منازل متهاككة أو خياماً مهترئة. ويقول أطباء ومسؤولون وحقوقيون إن الاحتلال عاد للحرب بشكل أكثر شراسة وإجراماً، وقد ارتكب مجازر مروعة استخدم فيها أسلحة وذخائر ذات قوة تدميرية هائلة، استهدف بها المنازل السكنية والأعيان المدنية، ومراكز وخيام الإيواء.

وبحسب هؤلاء المتخصصين، فإن الاحتلال يستخدم قطاع غزة مختبراً لتجربة ترسانته العسكرية التي تعتمد بشكل أساسي على الأسلحة والذخائر والقنابل أمريكية الصنع، كان آخرها ما وافقت عليه إدارة دونالد ترامب ببيع أكثر من 20 ألف بندقية هجومية بقيمة 24 مليون دولار، وهي صفقة صغيرة مقارنة بمليارات الدولارات من



ويتفق الثوابت مع عبد العاطي على أن الولايات المتحدة في شراكة كاملة مع الاحتلال فيما يرتكب من جرائم، ويقول تأتي صفقة البنادق بعد جريمة الإعدام الميداني التي ارتكبتها جيش الاحتلال بحق طواقم الدفاع المدني وطواقم الإسعاف في مدينة رفح. هذه الصفقة تندرج في إطار دعم الاحتلال في حربه المستمرة ضد الشعب الفلسطيني، وتشكل انتهاكا صارخا للقوانين الدولية التي تحظر تزويد أطراف النزاع بالأسلحة التي تستخدم في ارتكاب جرائم ضد الإنسانية، ومن الواضح أن هذه الأسلحة لا تستخدم فقط في التصعيد العسكري ضد المقاومة الفلسطينية، بل بشكل خاص في استهداف المدنيين، بما في ذلك الطواقم الطبية وفرق الإغاثة، بحسب الثوابت.

ويقول المسؤول الحكومي هذا القرار يعكس الدور المريب للإدارة الأمريكية في تعزيز آلة الحرب للاحتلال الإسرائيلي، ويزيد من تعقيد الوضع الإنساني في غزة ويقوّض كل جهود السلام، والإدارة الأمريكية تتحمل المسؤولية الكاملة عن تبعات سياساتها.

ويؤكد عبد العاطي أن الشواهد كثيرة على استخدام الاحتلال أسلحة محرمة دوليا، خاصة في المناطق المكتظة بالمدنيين، من قنابل فراغية وارتجائية تحتوي على مواد كيميائية، تنسف بها أحياء ومناطق بأكملها على رؤوس ساكنيها، وتؤدي إلى إيقاع أكبر عدد من الضحايا، وهناك أعداد كبيرة من الشهداء اختفت أجسادهم وتبخرت نتيجة هذه الذخائر المحرمة.

مختبر أسلحة

وإضافة إلى ما تحصل عليه من إمدادات عسكرية أمريكية، فإن إسرائيل تستخدم القطاع مختبرا وحقل تجارب لما تنتجه مصانعها من أسلحة وذخائر، وهو أمر يؤكد عبد العاطي أنها اعتادت عليه في كل حروبها السابقة، لكن هذه الحرب هي الأشد فتكا ودموية وتدميرا.

ويقول عبد العاطي إن إسرائيل توظف حريها على غزة لتطوير صناعاتها العسكرية من الأسلحة، خاصة المحرمة دوليا من دون رقابة أو قيد أو محاسبة دولية، حيث تركز دولة الاحتلال في اقتصادها على تجارة الأسلحة كونها من أكبر المصدرين عالميا.

بأغلبية ساحقة، الخميس الماضي، محاولة منع بيع أسلحة بقيمة 8.8 مليارات دولار لإسرائيل بسبب مخاوف تتعلق بحقوق الإنسان، إذ صوتت 82 مقابل 15 عضواً، و83 مقابل 15 عضواً، لصالح رفض قرارين بعدم الموافقة على بيع قنابل ضخمة وغيرها من المعدات العسكرية الهجومية.

ويقول رئيس الهيئة الدولية للدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني الدكتور صلاح عبد العاطي، إن إسرائيل ترتكب جرائم إبادة جماعية في غزة، وجرائم ممنهجة من جنودها ومستوطناتها في الضفة الغربية، بشراكة أمريكية كاملة.

ووضع إفراج إدارة ترامب عن صفقة البنادق في سياق إمعانها وتشجيعها لإسرائيل لارتكاب مزيد من الجرائم، والأخطر -برأي الخبير الحقوقي- هو تزويد الإدارة الأمريكية للاحتلال بقنابل زنة ألفي باوند، يستخدمها حالياً في غزة، وتتسبب في حدوث ما يشبه الزلازل في المناطق التي تستهدفها، ودمار على نطاق واسع، وأضرار بيئية جسيمة، علاوة على رفع فاتورة الضحايا من الشهداء والجرحى.

هذه الأسلحة الفتاكة، التي تتجاوز كل الحدود الأخلاقية والقانونية، وتندرج في سياق مخططة لجعل غزة غير قابلة للحياة في إطار مساعيها لتجهيز السكان.

أسلحة أمريكية

وعلى وقع هذه الجرائم، كشفت وثيقة أن إدارة الرئيس ترامب مضت قدماً في بيع أكثر من 20 ألف بندقية هجومية لإسرائيل الشهر الماضي، وهي صفقة أرجأتها إدارة الرئيس السابق جو بايدن بسبب مخاوف من إمكانية وصول هذه الأسلحة إلى مستوطنين إسرائيليين متطرفين.

وهذه الصفقة تعتبر صغيرة مقارنة بأسلحة بمليارات الدولارات تزود بها الولايات المتحدة إسرائيل، ولم تتوقف إمدادات السلاح الأمريكية لها منذ اندلاع الحرب على غزة.

يذكر أنه في 20 جانفي الماضي، وهو أول يوم له بالمنصب، أصدر ترامب أمراً تنفيذياً يلغي العقوبات الأمريكية المفروضة على المستوطنين الإسرائيليين، ووافقت إدارته منذ ذلك الحين على بيع أسلحة بمليارات الدولارات لإسرائيل.

كما رفض مجلس الشيوخ الأمريكي

الإجرامية، بأنهما الأعنف في مسار الحرب على غزة.

وأوضح الثوابت، في حديث لشبكة الجزيرة، أن هذه الفترة شهدت تصاعداً لهجمات الاحتلال بشكل غير مسبوق؛ حيث تم استهداف المنازل، والمستشفيات، والمدارس، وحتى طواقم الاستجابة الإنسانية والمراكز الطبية التي تعمل على تقديم الخدمات الأساسية للمدنيين.

ويستند الثوابت إلى شواهد وأدلة تؤكد استخدام الاحتلال أسلحة غير تقليدية، وأشد فتكاً، تتمتع بقدرة تدميرية هائلة، في إطار إستراتيجية إبادة شاملة تستهدف تدمير الإنسان والأرض معاً.

ويوضح أن هذه الأسلحة تشمل قنابل عنقودية وقنابل تحتوي على مواد كيميائية محرمة دوليا، يستخدمها الاحتلال بشكل مكثف على نطاق واسع، وتؤدي إلى دمار شامل في البنية التحتية والمنازل، بل وتتسبب في إصابات خطيرة ومشوهة للمدنيين الذين يبقون على قيد الحياة.

ويقول: من الواضح أن الاحتلال لا يكتفي بالتدمير المادي، بل يسعى إلى تدمير الإنسان الفلسطيني من خلال

طرد سفير الكيان من في أديس أبابا افريقيا تلاحق الصهاينة أينما حلوا



محمد بن محمود

شهد مقر الاتحاد الإفريقي بالعاصمة الإثيوبية أديس أبابا مطلع الأسبوع الجاري حادثة دبلوماسية بارزة، حيث تم طرد سفير الكيان الصهيوني لدى إثيوبيا من قاعة مانديلا التي احتضنت اجتماعاً سنوياً للهيئة القارية، وذلك بعد رفض واسع من الدول الأعضاء لمشاركتها.

وأفادت مصادر إعلامية أن حضور السفير الصهيوني جاء بشكل مفاجئ وغير مبرمج، مما أثار احتجاجاً حاداً من عدة دول أعضاء، خاصة في ظل استمرار العدوان الصهيوني على الشعب الفلسطيني، وتصاعد الانتهاكات والجرائم المرتكبة في قطاع غزة، والتي وصفها عدد من المشاركين في الاجتماع بسياسات إبادة ممنهجة. الحادثة وقعت خلال اجتماع مخصص لمناقشة الإبادة الجماعية في رواندا، وهو ما اعتبره ممثلو بعض الدول مفارقة فاضحة، إذ لا يمكن السماح لممثل كيان متهم بارتكاب إبادة في فلسطين، بالمشاركة في نقاش حول الإبادة الجماعية في إفريقيا.

وأكدت المصادر ذاتها أن الاتحاد الإفريقي فتح تحقيقاً داخلياً لمعرفة الجهة التي وجهت الدعوة إلى السفير الصهيوني دون علم أو موافقة الجماعة القارية، خاصة وأن صفة مراقب التي حصل عليها الكيان في عام 2021 قد ألغيت لاحقاً، إثر اعتراض رسمي من عدد من الدول الأعضاء التي رأت أن قبوله كمراقب يناقض ميثاق الاتحاد، بالنظر إلى استمرار احتلاله للأراضي الفلسطينية.

تجدر الإشارة إلى أن صفة المراقب في الاتحاد الإفريقي لا تمنح أصحابها حق التصويت، لكنها تتيح لهم حضور الاجتماعات والمشاركة في المناقشات. وكانت دولة فلسطين أول من حصل على هذه الصفة في عام 1973، وتحظى بدعم قوي وتاريخي من معظم الدول الإفريقية.

وتأتي هذه الخطوة كتأكيد جديد على موقف القارة الإفريقية الثابت في دعم القضية الفلسطينية، ورفض التطبيع مع كيان يمارس سياسات استعمارية تتعارض مع قيم ومبادئ الاتحاد الإفريقي.

مواقف مشابهة تثير الجدل في الساحة الإفريقية

الجدير بالذكر أن هذا الفعل ليس الأول من نوعه، ففي فيفري 2023، حاولت شخصية إسرائيلية التسلل إلى داخل القمة الإفريقية حاملة بطاقة دخول، لكن تم اكتشاف أمرها وطُلب منها الخروج فوراً. وفي هذا السياق، فتح رئيس الاتحاد الإفريقي تحقيقاً لمعرفة كيفية تسلل هذه الشخصية الإسرائيلية، التي تقيم في الأراضي المحتلة. ورغم العلاقات بين الكيان الإسرائيلي وبعض الدول الإفريقية، تبقى المملكة المغربية هي الوحيدة التي دافعت عن عضوية إسرائيل كمراقب داخل الاتحاد. ومنذ تأسيس الاتحاد الإفريقي عام 2002، سعت إسرائيل للحصول على عضوية مراقب في الاتحاد لمواجهة النفوذ الفلسطيني. وعلى الرغم من محاولات إسرائيل المستمرة، تم منح عضوية المراقب لأول مرة في عام 2021، لكن الدول الإفريقية طردتها لاحقاً بعد أن اعتبرت أن عضويتها مخالفة لشروط ميثاق الاتحاد بسبب استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية.

وفيما يتعلق بمواقف الجزائر المشابهة، فقد نجحت الجزائر في طرد وزيرة الخارجية الإسرائيلية السابقة، تسيبي ليفني، من منتدى الأمم المتحدة لتحالف الحضارات في لشبونة عام 2023.

حيث رفض الوفد الجزائري وجود ليفني التي كانت تمثل الكيان الصهيوني، وقام بتنسيق جهود مع وفود عربية وإسلامية لطلب مغادرتها من القاعة. وبعد مفاوضات، طُرت وسحب دعوتها من قبل الجهات المنظمة. كما تجدر الإشارة إلى أن الجزائر سبق لها أن استقالت من رئاسة المجموعة الاستشارية لمكافحة الإرهاب في الاتحاد البرلماني الدولي دعماً للقضية الفلسطينية، واكتفت بعضويتها انسجماً مع مواقفها الثابتة. كما تمكنت الجزائر، إلى جانب دول إفريقية أخرى، من طرد نائبة الشؤون الإفريقية في وزارة خارجية إسرائيل، شارون بارلي، من قمة الاتحاد الإفريقي في أديس أبابا، وهو ما أثار غضب تل أبيب ودفعها للضغط على المفوضية الإفريقية لإعادتها. وفي هذا السياق، تعتبر الجزائر من أبرز الدول التي تدافع عن القضايا العادلة، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية. وهو ما أكدته تصريحات الخارجية الإسرائيلية عند قولها يؤسفنا أن نرى الاتحاد الإفريقي رهينة عدد قليل من الدول المتطرفة مثل الجزائر وجنوب إفريقيا التي تتحرك بدافع الكراهية وتسيطر عليها إيران تأكيداً على استمرار دور الجزائر في مواجهة محاولات الكيان الصهيوني للتسلل إلى المؤسسات الإفريقية.

إسرائيل تلعب على الحبلين في أفريقيا

على صعيد آخر رصد تقرير أعدته الرابطة الدولية للخبراء والمحليلين السياسيين تطور العلاقات الإفريقية-الإسرائيلية، مشيراً إلى العديد من الدراسات التي تناولت تاريخ الوجود الصهيوني في القارة الإفريقية، ودوافع الكيان الصهيوني، والأدوات التي استخدمها لتحقيق أهدافه.

و ترجع العلاقات الصهيونية-الإفريقية إلى خمسينيات القرن الماضي، حيث شهدت تقلبات بين انقطاع العلاقات أحياناً، وتطبيعها أحياناً أخرى، حتى نجح الكيان الصهيوني في تثبيت وجوده ونفوذه في القارة الإفريقية. وفقاً لدراسة نشرها موقع قراءات أفريقية للباحث نجم الدين محمد عبدالله جابر، تطرقت إلى أن محاولات التغلغل الإسرائيلي في إفريقيا لم تبدأ مع قيام الكيان الصهيوني في عام 1948، بل منذ انعقاد أول مؤتمر صهيوني في 1897 في بازل بسويسرا. في هذا المؤتمر، كان الخيار الإفريقي - تحديداً أوغندا - جزءاً من خيارات إقامة وطن قومي لليهود، إلى جانب فلسطين والأرجنتين.

وظلّت إفريقيا حاضرة في العقل الصهيوني حتى بعد قيام دولة الكيان في عام 1948، لأسباب عدة، أبرزها أن إفريقيا تمثل نقطة انطلاق نحو تحقيق حلم إسرائيل بإقامة دولة كبرى، وذلك بوجود منابع النيل فيها.

كما كانت إسرائيل بحاجة إلى الاعتراف بها من قبل الدول الإفريقية للحصول على شرعية سياسية وقانونية، كما ذكر وزير الخارجية الإسرائيلي الأسبق أبا إيبان. علاوة على ذلك، كان هناك سعي مستمر لمنع تشكيل معسكر إفريقي معاد لإسرائيل، وهو ما أشار إليه مدير عام وزارة الخارجية الإسرائيلية في عام 1975، الذي أكد أن توطيد العلاقات مع الدول الإفريقية كان هدفاً للخروج من العزلة السياسية. وكذلك، أكدت وكالة التعاون الدولي الإسرائيلية مشاب على أهمية تعزيز العلاقات مع الدول الإفريقية، حيث أن دعم هذه الدول سيضمن التفوق الإسرائيلي في الأمم المتحدة، ويحد من النفوذ الفلسطيني في الهيئات الدولية. وفي هذا السياق، أشاد بن غوريون في عام 1960 بأهمية الصداقة الإفريقية-الإسرائيلية قائلاً

إنها تهدف إلى تحييد إفريقيا في الصراع العربي-الإسرائيلي. واعتمدت إسرائيل على استراتيجيات متعددة لتوسيع نفوذها في إفريقيا، حيث كانت المبادرة الأولى تتمثل في الاعتراف باستقلال الدول الإفريقية، تليها إقامة علاقات دبلوماسية كاملة معها. وتم تقديم المساعدات المالية والفنية، بالإضافة إلى إرسال جيش من الخبراء الإسرائيليين لتدريب القوات المسلحة في دول القارة. لقد شهدت السبعينيات بداية تراجع التغلغل الإسرائيلي في إفريقيا بعد حرب أكتوبر 1973، حيث بدأت الدول الإفريقية بقطع العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل، بناءً على قرارات منظمة الوحدة الإفريقية التي طالبت إسرائيل بالانسحاب من الأراضي العربية المحتلة ومنح الشعب الفلسطيني حق تقرير المصير. رغم ذلك، استمرت العلاقات التجارية بين إسرائيل وبعض الدول الإفريقية. أما في جنوب إفريقيا، فقد أقام الكيان الصهيوني علاقات متينة مع النظام العنصري الأبيض قبل الإعلان عن قيام دولة الكيان. فقد تجسدت هذه العلاقات في زيارة رئيس حكومة جنوب إفريقيا، دانيال ميلين، إلى الكيان الصهيوني في مطلع الخمسينات، مما عزز التعاون بين تل أبيب وبلد جوهانسبرغ.

في مجال التعاون العسكري، قامت إسرائيل بتقديم الدعم للقوات المسلحة في دول إفريقيا، خصوصاً في دول شرق إفريقيا مثل أوغندا وكينيا وإثيوبيا. في عام 1976، مثل التدخل العسكري الإسرائيلي في عملية أنتيني في أوغندا نقطة فارقة في النشاط الاستخباري الإسرائيلي في المنطقة. كما أن تدخل القوات الإسرائيلية في مجمع ويست غيت التجاري في كينيا عام 2013 كان تجسيدا آخر لهذا التعاون الاستخباراتي.

أما في المجال الاقتصادي، فقد أثبتت الشركات الإسرائيلية نفوذها القوي في منطقة شرق إفريقيا، حيث تحتكر العديد من الأنشطة الاقتصادية مثل التجارة، إدارة المزارع، وتنفيذ المشاريع الخدمية. كما أن الشركات الإسرائيلية الكبرى مثل سوليل بونيه وأجريد أب تعمل في قطاعات البنية التحتية، الزراعة، والطاقة في كينيا وأوغندا وإثيوبيا.

وتعتبر العلاقات بين إسرائيل والدول الإفريقية جزءاً من استراتيجية شاملة تهدف إلى ضمان الأمن القومي الصهيوني، وكسب الدعم الدولي في مواجهة التحديات السياسية والدبلوماسية. ومع تزايد التدخلات الإسرائيلية في المجالات العسكرية والاقتصادية، تستمر إسرائيل في تعزيز نفوذها في القارة الإفريقية، مما يعكس أهمية هذه المنطقة في حسابات الأمن القومي والشرعية السياسية لدى الكيان الصهيوني.

عودة صواريخ المقاومة

دليل على انهيار رواية النصر الإسرائيلي



انتهاء الحرب.

الأزمة لم تتوقف عند حدود الرأي العام، بل امتدت إلى المؤسسة السياسية، قادة المعارضة سارعوا إلى استغلال الحدث لتوجيه انتقادات حادة إلى رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو. بيني غانتس، زعيم حزب «المعسكر الرسمي»، قال بوضوح: «العدو هو حماس، لا المحكمة العليا ولا الشاباك»، في إشارة إلى انشغال نتنياهو في معارك داخلية بدل التركيز على التهديدات الحقيقية.

أما يائير غولان، فذهب أبعد من ذلك، معتبراً أن استمرار إطلاق الصواريخ «رمز للفشل السياسي والعسكري»، ودعا إلى تغيير القيادة السياسية التي «فقدت القدرة على استعادة الردع»، على حد وصفه.

رسائل أبعد من الصواريخ

بعيداً عن الضجيج السياسي، فإن رسائل هذا التطور تتجاوز حدود العمل العسكري، عودة صواريخ حماس تحمل أبعداً استراتيجية تتصل بمكانة المقاومة في الصراع، وبالخلل البنوي في الرواية الإسرائيلية الرسمية. إطلاق الصواريخ في هذا التوقيت، وسط أزمات داخلية إسرائيلية غير مسبوقة، يحمل بعداً نفسياً ومعنوياً مهماً، فهو يأتي في ظل انقسامات حادة داخل المجتمع الصهيوني، وصراع مفتوح حول مستقبل القضاء، وتراجع شعبية نتنياهو، أي إن الضربة لم تكن فقط باتجاه عسقلان أو أسدود، بل أصابت العمق السياسي والنفسى للكيان.

مقاومة لا تُهزم... وردع لا يصمد تجدد إطلاق الصواريخ من غزة لا يعني فقط استمرار المواجهة، بل يؤكد أن المعادلة التي حاولت «إسرائيل» فرضها بعد الحرب - وهي الهدوء مقابل الهدوء - قد سقطت، فالمقاومة لم تهادن، ولم تتوقف عن تطوير قدراتها، بل أثبتت أن الضربات العسكرية وحدها لا تكفي لإنهاء مشروع مقاوم عميق الجذور، بلغة أكثر وضوحاً فشلت «إسرائيل» في فرض الردع، وفشلت في إقناع مجتمعيها بأن الأمن قد عاد، وهذا بحد

في مشهد يعيد خلط الأوراق على الساحة السياسية والأمنية في المنطقة، عادت صواريخ المقاومة الفلسطينية، وتحديداً من حركة حماس، لتطلق من قطاع غزة باتجاه المستوطنات الصهيونية في الجنوب، بعد مرور أكثر من عام ونصف على الحرب، هذا التطور الميداني أعاد إلى الواجهة تساؤلات كبيرة تتعلق بمدى فعالية السياسة الأمنية الإسرائيلية، وقدرتها الحقيقية على تحقيق ما تسميه «الردع».

ماذا يعني تجدد إطلاق الصواريخ؟

في هذا الصدد، يُطرح تساؤل جوهري: ما معنى أن تعاود حماس إطلاق الصواريخ، رغم المزايم الصهيونية المتكررة بتدمير قدرات المقاومة العسكرية؟ ألا يُعد ذلك دليلاً مباشراً على فشل الاستراتيجية الإسرائيلية في الحرب الأخيرة، والتي ادعت فيها القيادة السياسية والعسكرية أنها «سحقت» البنية التحتية لحماس؟

الواقع يقول إن المشهد مختلف تماماً عما يسوقه الكيان الصهيوني، الصواريخ التي أطلقتها حماس مؤخراً لم تكن رمزية ولا عشوائية، بل استهدفت مواقع محددة، منها مستوطنات رئيسية وقاعدة عسكرية، وهو ما يدل على أن المقاومة لم تفقد فقط قدرتها، بل لا تزال تحتفظ بزماء المبادرة، الرسالة هنا واضحة: حماس موجودة، قادرة، وجاهزة للرد في الوقت الذي تختاره.

ارتباك في الداخل «الإسرائيلي»

ردود الفعل داخل الكيان الصهيوني لم تتأخر، وسائل الإعلام العبرية مثل معاريف والقناة 12 سلطت الضوء على حالة الذعر التي أصابت المستوطنين في الجنوب، وعلى فشل الحكومة في استعادة الأمن رغم كل التصريحات المتفائلة، عدد من المستوطنين تحدثوا بمرارة عن عودتهم إلى «نقطة الصفر»، حيث صافرات الإنذار والركض إلى الملاجئ، وكان شيئاً لم يتغير منذ

الأزمة باتت متعددة الأوجه، أمنية، وسياسية، وشعبية، وهو ما يُعمّق من المأزق الإسرائيلي، فقد بات واضحاً أن الغطرسة العسكرية وحدها لا تكفي لتوفير الأمن، وأن «الردع» الذي تحدثوا عنه لم يكن سوى سراب، كل ذلك يفتح الباب أمام تغيرات سياسية محتملة داخل الكيان، سواء بانتخابات مبكرة أو إعادة هيكلة الحكومة، فالصراع مع المقاومة بات امتحاناً حقيقياً لقدرة «إسرائيل» على الصمود داخلياً قبل أن يكون تحدياً خارجياً.

الرسالة التي ترسلها صواريخ حماس اليوم هي أن الحرب لم تنته، وأن الاحتلال لا يستطيع أن يحدد متى يبدأ القتال ومتى ينتهي، المقاومة حاضرة، والردع الإسرائيلي بات موضع شك، حتى بين الإسرائيليين أنفسهم، وبينما يستمر الحصار والتضييق، تبقى غزة - رغم الألم - عنواً لصمود لا ينكسر، وقدرة لا تتوقف عن التجدد، ومن هنا، فإن الأيام القادمة قد تحمل المزيد من المفاجآت، وربما معادلة جديدة تُفرض لا تُكتب في غرف السياسة وحدها، بل يرسمها الميدان... بصوت الصواريخ.

التحالفات داخل الساحة الفلسطينية، ويمنح حماس زخماً سياسياً، المقاومة لم تكتفِ برد عسكري فقط، بل قدّمت مشهداً متكاملًا من الرسائل السياسية والإعلامية، يُعيد التأكيد على أن الميدان لا يزال اللغة الأقوى في الصراع.

تآكل الثقة في الحكومة الإسرائيلية وتداييم ذلك داخلياً

على الطرف الآخر، أحدث الهجوم الإسرائيلي وحكومته، وخصوصاً مع تصاعد شعور المستوطنين في الجنوب بالعجز والإحباط، فبعد وعود طويلة بالأمن والاستقرار، يجد هؤلاء أنفسهم من جديد تحت رحمة صافرات الإنذار، والاختباء في الملاجئ، دون حماية فعلية من قاداتهم.

الانتقادات الموجهة إلى نتنياهو لم تأت فقط من المعارضة، بل حتى من داخل معسكره، حيث بدأ بعض شركائه في الحكومة يتحدثون عن «ضعف الرد» و«غياب الرؤية الأمنية»، ما يُنبئ بإمكانية تصاعد الخلافات الداخلية، وربما انهيار ائتلافه الهش.

ذاته انتصار للمقاومة، ليس عسكرياً فقط، بل إعلامياً وسياسياً وأخلاقياً.

تأثير الهجوم على مكانة المقاومة إقليمياً ودولياً

الرسائل التي بعثتها حماس من خلال إطلاق الصواريخ لا تقتصر على البعد الداخلي في مواجهة الاحتلال، بل تتجاوز ذلك نحو إعادة تثبيت موقعها كفاعل مركزي في معادلة الصراع الإقليمي، في الوقت الذي تنشغل فيه بعض الدول العربية في مسار التطبيع، تُعيد المقاومة تذكير العالم بأن القضية الفلسطينية لا تزال حية، وأن الشعوب، وإن تراجعت أنظمتها سياسياً، لا تزال تتابع نبض غزة عن كثب.

من الناحية الدولية، فإن مثل هذه التطورات تضع الاحتلال في موقف حرج أمام الرأي العام العالمي، ولا سيما مع تصاعد الأصوات المناصرة للقضية الفلسطينية في الغرب، وازدياد الوعي بجرائم الاحتلال، كما تعزز حماس من صورتها كحركة لا تزال تملك القدرة على المقاومة، رغم كل الضغوط والعقوبات والحصار. هذا الهجوم يعيد أيضاً ترتيب

يُخدع العرب بادعاء القضاء على حماس فقط

الكيان الصهيوني ماض في تنفيذ مخططاته لتهجير كل الفلسطينيين ومحو هويتهم



القوة العسكرية قادرة على سحق إرادة الشعب الفلسطيني، يخطئ في فهم قوة المقاومة، فالفلسطينيون ليسوا مجرد ضحايا، بل هم مقاومون يرفضون الخضوع لاحتلال لا يعترف بحقوقهم، إن المقاومة هي الخيار الوحيد لصد هذا العدوان المستمر وتحقيق العدالة لفلسطين وشعبها. في النهاية، إن تصريحات سامي أبو زهري تبرز الحقيقة المرة التي تواجه الشعب الفلسطيني في هذه المرحلة التاريخية: الكيان الصهيوني لا يسعى فقط إلى سحق حركة حماس بل إلى إنهاء الوجود الفلسطيني بكل أشكاله، ورغم التحركات العسكرية والردود الشعبية، لا يزال التحدي الأكبر هو غياب الرد الفعال من الدول العربية والإسلامية، وهو ما يجعل من المواجهة مع الكيان الصهيوني قضية تزاد تعقيداً يوماً بعد يوم، لذا، يبقى السؤال الأهم: هل ستظل السياسات الصهيونية تجد الدعم الصامت من المجتمع الدولي، أم إن التغيرات القادمة ستكون لمصلحة الشعب الفلسطيني في نضاله من أجل الحرية والكرامة؟

مواجهة إرادة المقاومة الفلسطينية الكيان الصهيوني، الذي يتبنى سياسة العدوان والاحتلال، لا يزال يمثل تهديداً حقيقياً للوجود الفلسطيني ولحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة، استمراره في ارتكاب الجرائم بحق المدنيين الفلسطينيين في غزة والضفة الغربية يعكس وجهه الوحشي الذي لا يتوانى عن استخدام القوة العسكرية لتدمير حياة الأبرياء، بدلاً من البحث عن حل سلمي قائم على العدالة، يسعى الكيان الصهيوني إلى قمع الشعب الفلسطيني وإجباره على الخضوع لمخططاته الاستعمارية. في المقابل، تظل المقاومة الفلسطينية، بكل فصائلها، السد المنيع في وجه هذا الاحتلال الغاشم، إنها تواصل الدفاع عن الأراضي الفلسطينية بوسائل مشروعة، سواء عبر العمليات العسكرية أو النضال الشعبي السلمي، هذه المقاومة، التي تستمد قوتها من الحق في الدفاع عن النفس، تمثل صوت الشعب الفلسطيني في مواجهة آلة الحرب الصهيونية، وتشكل أملاً لجميع الأحرار في العالم الذين يتوقون إلى العدالة والحرية. الكيان الصهيوني، الذي يظن أن

الاستراتيجية الصهيونية التي أصبحت تهدف إلى استهداف المدنيين بشكل مباشر من خلال تدمير البنية التحتية للمجتمعات الفلسطينية في القطاع، هذا التدمير لا يقتصر على الهجمات الجوية، بل يشمل سياسة التجويع والتدمير المنهجي للمرافق الحيوية مثل المستشفيات والمدارس. وفي الوقت ذاته، تواجه «إسرائيل» تحديات على الصعيدين الداخلي والدولي، فإلى جانب المقاومة الفلسطينية المتزايدة التي أصبحت تهدد أمن الاحتلال، هناك تنامي في التأييد الدولي للموقف الفلسطيني، حيث يتزايد الضغط على المجتمع الدولي للتحرك ضد الجرائم الصهيونية، لكن، رغم ذلك، يبقى السقف الدبلوماسي العربي والدولي بعيداً عن تحقيق تقدم ملموس في الضغط على الكيان الصهيوني لوقف اعتداءاتها على الفلسطينيين. هذا التخاذل الدولي يجعل التحديات التي يواجهها الفلسطينيون أكبر وأكثر تعقيداً، حيث باتت عمليات التهجير وطمس الهوية الفلسطينية جزءاً من استراتيجية الاحتلال التي لا تجد من يوقفها. الكيان الصهيوني.. آلة قمعية في

الصهيوني على غزة ليس مجرد محاولة لإضعاف حركة حماس، بل هو جزء من خطة صهيونية شاملة لاستئصال الوجود الفلسطيني في الأراضي المحتلة، هذه التصريحات تضع الهجوم الصهيوني في سياق أوسع من مجرد معركة ضد فصائل فلسطينية معين، بل تظهر نية الكيان الصهيوني في القضاء على كل مظاهر الوجود الفلسطيني في قطاع غزة وتدمير مقومات الحياة التي تجعل هذا القطاع مكاناً صالحاً للعيش، وأوضح أبو زهري أن الهدف من هذه الأعمال الصهيونية هو تحويل غزة إلى «مخيم اعتقال مفتوح»، حيث يفترق الفلسطينيون لأدنى مقومات الحياة. صمت الدول العربية والإسلامية..

عواقب غياب الرد الفعال أحد الأبعاد المهمة التي تناولها أبو زهري في تصريحاته هو غياب الرد الفعال من الدول العربية والإسلامية تجاه الجرائم الصهيونية المتواصلة ضد الشعب الفلسطيني، يعتبر هذا الصمت، وفقاً لما ذكره أبو زهري، عاملاً رئيسياً في تشجيع الكيان الصهيوني على مواصلة تنفيذ خططها التدميرية، وإن عدم اتخاذ خطوات ملموسة من قبل الدول العربية والإسلامية يعكس فشلاً جماعياً في التصدي للأعمال الاحتلالية الصهيونية، ما يعزز شعور الفلسطينيين بالعزلة ويزيد من معاناتهم.

وحسب أبو زهري، فإن هذا الصمت غير المبرر من قبل الأنظمة العربية والإسلامية شجع الكيان الصهيوني على التمادي في تنفيذ جرائمها دون رادع، فبدلاً من أن يكون هناك تحرك فاعل من الدول العربية والإسلامية، نجد أن هذا السكوت يساهم بشكل غير مباشر في تعزيز القمع والعدوان الصهيوني بحق الفلسطينيين، ما يجعل الوضع أكثر مأساوية.

الواقع الميداني والتحديات المستقبلية

على أرض الواقع، فإن تصعيد الهجمات العسكرية للكيان الصهيوني على غزة يشير إلى تحول في

في تصعيد جديد يعكس حجم العنف والممارسات الاحتلالية للكيان الصهيوني في الأراضي الفلسطينية، كشف سامي أبو زهري، أحد قياديي حركة حماس، عن هدف الكيان الصهيوني النهائي الذي يكمن في القضاء التام على وجود الفلسطينيين في كل الأراضي الفلسطينية، تصريحات أبو زهري جاءت لتسلط الضوء على ما وصفه بـ«الهجوم المنهجي» ضد الفلسطينيين، وهو هجوم يتجاوز استهداف حركة حماس ليصل إلى وجود الشعب الفلسطيني بأسره.

أهداف الكيان الصهيوني من الهجوم على حماس إلى الإبادة الجماعية للفلسطينيين

بينما تركزت العديد من المناقشات السياسية في الآونة الأخيرة على الهجمات العسكرية للكيان الصهيوني ضد حركة حماس في قطاع غزة، جاء تصريح أبو زهري ليكشف عن حقيقة أخطر، الهدف الصهيوني ليس مجرد القضاء على حماس، بل هو إبادة الفلسطينيين في جميع أنحاء فلسطين، بما في ذلك قطاع غزة والضفة الغربية، هذه التصريحات تشير إلى أن الكيان الصهيوني يسعى إلى مسح الهوية الفلسطينية بشكل كامل، وليس فقط إضعاف فصائل فلسطينية معين.

في ضوء هذا التحليل، يمكن القول إن العمليات العسكرية الصهيونية المستمرة تهدف إلى تقويض أسس الحياة الفلسطينية في قطاع غزة وتحويله إلى منطقة معزولة غير صالحة للسكن، وهو ما يتوافق مع خطة صهيونية لتدمير مقومات الحياة الأساسية هناك، وحسب أبو زهري، فإن الهدف النهائي من هذه العمليات هو إجبار الفلسطينيين في غزة على الرحيل قسراً من أراضيهم، وهو ما يمكن أن يُعتبر شكلاً من أشكال التهجير القسري.

غزة.. أكثر من مجرد استهداف لحركة حماس

وأشار أبو زهري إلى أن الهجوم

حول استكمال تهيئة الملعب الأولمبي بسوسة وتركيز الكراسي

جلسة عمل بإشراف وزير الشباب والرياضة

محمد الدريدي

فحسب، بل يشمل خطة أوسع لتحسين الملاعب الأخرى في مختلف الجهات، بما في ذلك تجهيزها وفقاً لأحدث المواصفات العالمية. هذا المشروع يعكس رؤية مستقبلية تهدف إلى تعزيز الرياضة في تونس وجعلها منافسة على المستوى الإقليمي والدولي.

كلّ المجهودات وتذليل كل الصعوبات مركزياً وجهوياً والحرص على احترام الأجل المحددة لاستكمال أشغال الملعب الأولمبي بسوسة بكل مكوناته. رؤية مستقبلية لتطوير الملاعب في تونس

وحسب تصريح وزير الشباب والرياضة الصادق المورالي فلا يتوقف تطوير البنية التحتية الرياضية في تونس عند الملعب الأولمبي بسوسة

الوزارة عازمة على توفير كل السبل الممكنة لتذليل الصعوبات، سواء على المستوى المركزي أو الجهوي، وضمان احترام الأجل المحددة لاستكمال المشروع بجميع مكوناته. كما شدد على ضرورة التعاون بين الوزارات المختلفة والبلديات لضمان تنفيذ المشروع وفق أعلى المعايير. ودعا وزير الشباب والرياضة السيد الصادق المورالي خلال الجلسة، إلى بذل

أفريل 2025 بحضور جميع الأطراف المتدخلة لتحسين ملف طلب العروض، وضمان معالجة كافة الجوانب التقنية والإدارية لضمان سير العمل وفق الخطة الموضوعية. يعكس هذا الإجراء حرص الجهات المسؤولة على تجاوز العراقيل والالتزام بالجدول الزمني المحدد لإنهاء المشروع. وأكد وزير الشباب والرياضة، السيد الصادق المورالي، خلال الجلسة الأخيرة، أن

شهد مقر وزارة الشباب والرياضة يوم الثلاثاء المنقضي جلسة عمل رفيعة المستوى لمتابعة مشروع تهيئة الملعب الأولمبي بسوسة، لا سيما فيما يتعلق بمسألة تركيز الكراسي. ترأس الاجتماع وزير الشباب والرياضة، السيد الصادق المورالي، بحضور والي سوسة، السيد سفيان التنفوري، إلى جانب عدد من الإطارات السامية والممثلين عن مختلف الهيئات المعنية. و يُعد الملعب الأولمبي بسوسة أحد أبرز المنشآت الرياضية في تونس، حيث يستضيف مباريات الدوري المحلي بالإضافة إلى مباريات دولية وأحداث رياضية كبرى. كما يُشكّل نقطة جذب مهمة لعشاق كرة القدم، خاصة لجماهير النجم الرياضي الساحلي، الذين يعتبرون الملعب بمثابة معقل لفريقهم. في ظل هذه الأهمية، تسعى الحكومة التونسية إلى تطوير الملعب لضمان جاهزيته لاستقبال المنافسات الرياضية الكبرى وفقاً للمعايير الدولية. وبدأت أعمال التهيئة منذ فترة طويلة وشملت تحسين عدة جوانب من الملعب، إلا أن مسألة تركيز الكراسي شكلت تحدياً كبيراً أمام القائمين على المشروع. كانت المحاولة الأولى للإعلان عن طلب العروض غير مثمرة، مما استدعى إعادة النظر في الصفقة وإعدادها من جديد لضمان مشاركة أكبر من الشركات المتخصصة في هذا المجال. وخلال الجلسة الأخيرة، تم الاتفاق على الإعلان عن طلب العروض الجديد أواخر شهر ماي المقبل. تحركات تقنية وإدارية لضمان التنفيذ

و بهدف تسريع تنفيذ المشروع، تقرر عقد اجتماع للجنة الفنية يوم 17



رابطة الهواة لكرة القدم المستوى 1 (الجولة 4 إيابا)

متابعة : جلال العرفاوي

(المجموعة الأولى)

الجديدة تلتحق بمنزل عبد الرحمان

النتائج

- كوكب منزل جميل — موج منزل عبد الرحمان 1 — 0
- النجم الخلافي — بئر مشاركة الرياضية 0 — 0
- سبورتنغ بن عروس — ستيير جرزونة 2 — 1
- الاتحاد القليبي — أمل تازركة 0 — 0
- شبيبة منوبة — اتحاد الجديدة 0 — 1
- نادي منزل بوزلفة — مستقبل المحمدية 2 — 2
- النادي الأولمبي للنقل — قرمبالية الرياضية 1 — 1

الترتيب

- 1 (موج منزل عبد الرحمان 31
- (اتحاد الجديدة 31
- 3 (سبورتنغ بن عروس 30
- 4 (الاتحاد القليبي 28
- 5 (النجم الخلافي 27
- 6 (ستيير جرزونة 26
- 7 (قرمبالية الرياضية 25
- (كوكب منزل جميل 25
- 9 (أمل تازركة 20
- 10 (شبيبة منوبة 19
- 11 (مستقبل المحمدية 15
- (بئر مشاركة الرياضية 15
- 13 (نادي منزل بوزلفة 14
- (النادي الأولمبي للنقل 14

(المجموعة الثانية)

أولمبيك الكاف يشدد الملاحظة

النتائج

- نجم الفحص — لسودة الرياضية 1 — 3
- نادي مكثر — اتحاد سليانة 1 — 1
- نادي حاجب العيون — تالة الرياضية 1 — 0
- نجم فريانة — وداد السرس 3 — 1
- اتحاد سبيطلة — اتحاد بوسالم 0 — 0
- الترجي الكريبي — مرجان طبرقة 0 — 1
- النادي المجازي — أولمبيك الكاف 0 — 1

الترتيب

- 1 (اتحاد بوسالم 38
- 2 (أولمبيك الكاف 32
- 3 (تالة الرياضية 29
- 4 (نادي حاجب العيون 28
- 5 (نادي مكثر 24
- (اتحاد سليانة 24
- 7 (نجم الفحص 23
- 8 (النادي المجازي 22



- 11 (مشعل الساحلين 17 (1 —)
- 12 (النادي الهلافي 15 (1 —)
- 13 (مستقبل الرجيش 14
- 14 (نسر طبليلة 12 (1 —)

(المجموعة الرابعة)

تبلبو قابس يتعثر

النتائج

- اتحاد أجم جربة — جمعية جربة 2 — 0
- أمل بوشمة — الأهلي الصفاقسي 1 — 0
- كوكب دقاش — أولمبيك مدنين 2 — 0
- نادي المضيلة — تبلبو قابس 0 — 0
- واحة قبلي — جريدة توزر 0 — 0
- وداد الحامة — مارث الرياضية 1 — 2
- زيتونة الشماخ — الملعب القفصي 2 — 1

الترتيب

- 1 (أمل بوشمة 36
- 2 (تبلبو قابس 30
- 3 (الملعب القفصي 29
- 4 (جريدة توزر 25
- 5 (جمعية جربة 24
- (واحة قبلي 24
- 7 (كوكب دقاش 22
- 8 (مارث الرياضية 21
- (اتحاد أجم جربة 21
- 10 (الأهلي الصفاقسي 20
- 11 (أولمبيك مدنين 17
- 12 (نادي المضيلة 16
- (زيتونة الشماخ 16
- 14 (وداد الحامة 11

- 9 (وداد السرس 21
- 10 (الترجي الكريبي 19
- (مرجان طبرقة 19
- 12 (اتحاد سبيطلة 16
- 13 (نجم فريانة 15
- 14 (لسودة الرياضية 12

(المجموعة الثالثة)

قصور الساف في طريق مفتوح

النتائج

- اتحاد قصور الساف — مشعل السواي 3 — 0
- مستقبل الرجيش — اتحاد قصبية المديوني 1 — 1
- الملعب الصفاقسي — الأفق الرياضي بركر 2 — 0
- خطاف القلعة الكبرى — كوكب منزل النور 1 — 2
- نسر طبليلة — الملعب السوسي (تأجلت إلى يوم 17 / 04 / 2025

- مشعل الساحلين — نادي جبنيانة (تأجلت إلى يوم 17 / 04 / 2025

- النادي الهلافي — نهضة جمال (تأجلت إلى يوم 17 / 04 / 2025

الترتيب

- 1 (اتحاد قصور الساف 42
- 2 (الملعب السوسي 33 (1 —)
- 3 (كوكب منزل النور 27
- (الملعب الصفاقسي 27
- 5 (الأفق الرياضي بركر 22
- 6 (نادي جبنيانة 23 (1 —)
- (خطاف القلعة الكبرى 23
- 8 (مشعل السواي 22
- 9 (اتحاد قصبية المديوني 19

- 10 (نهضة جمال 18 (1 —)



الرابطات الجهوية رابطة الشمال الغربي بالكاف (الجولة 3 إياباً)

البرق التستوري يطيح بالملعب التبرسقي

النتائج

- البرق التستوري — الملعب التبرسقي 1 — 0
— كسرى الرياضية — نادي سيدي بورييس 3 — 4
— نادي كرة القدم بالجريصة — نجم تاجروين 0 — 2
— هلال برقو — جمعية العروسة 0 — 1

الترتيب

- 1 (الملعب التبرسقي 25
2 (البرق التستوري 22
3 (جمعية العروسة 17
— (نجم تاجروين 17
5 (نادي كرة القدم بالجريصة 14
6 (هلال برقو 12
7 (نادي سيدي بورييس 6
8 (كسرى الرياضية 0
الصورة: البرق التستوري
رابطة الوسط لكرة القدم بسوسة (الجولة 6 إياباً)

تلاقي وتسابق في أعلى الترتيب

النتائج

- أمل كندار — نادي كرة القدم بالزهور 1 — 1
— اتحاد سيدي بوعلي — اتحاد سيدي عامر 2 — 1
— النادي المسعدي — جمعية سيدي الهاني 2 — 2
— البرجين الرياضية — نادي هرقل 1 — 2
— أسد قصبية سوسة: معفى

الترتيب

- 1 (نادي هرقل 33
2 (اتحاد سيدي بوعلي 32
3 (أسد قصبية سوسة 25
4 (اتحاد سيدي عامر 20
5 (نادي كرة القدم بالزهور 18
6 (أمل كندار 14
7 (جمعية سيدي الهاني 10
8 (النادي المسعدي 8
9 (البرجين الرياضية 7

رابطة القيروان (الجولة 4 إياباً)

مسيوطة تواصل قيادة المجموعة

- المتبسطة الرياضية — اتحاد المساعيد 1 — 2
— مسيوطة الرياضية — الملعب القيرواني 5 — 2
— أولمبيك الشارقة — أمل شريان 0 — 2

— ملعب العلم : معفى

الترتيب

- 1 (مسيوطة الرياضية 25
2 (المتبسطة الرياضية 22
3 (أمل شريان 19
— (أولمبيك الشارقة 19
5 (اتحاد المساعيد 7
6 (الملعب القيرواني 4
7 (ملعب العلم 1

رابطة سيدي بوزيد (الجولة 3 إياباً)

السبالة ملادق عنيد

النتائج

- نجم الزهور — أولمبيك العيون 4 — 1
— مستقبل السبالة — اتحاد منزل بوزيان 3 — 0
— الملعب المكناسي — نادي فوسانة 1 — 1
— نهوض المزونة: معفى

الترتيب

- 1 (نهوض المزونة 19
2 (مستقبل السبالة 17
3 (نادي فوسانة 16
4 (الملعب المكناسي 14
5 (أولمبيك العيون 7
— (نجم الزهور 7
7 (اتحاد منزل بوزيان 2

رابطة الجنوب الغربي بقفصة (الجولة 1 إياباً الدور الثاني)

أمل حزوة بخطى ثابتة

النتائج

- الملعب السندي — برق الحامة 1 — 3
— أمل حزوة — شبيبة توزر 3 — 2
الترتيب
1 (أمل حزوة 23
2 (برق الحامة 17

3 (شبيبة توزر 10

4 (الملعب السندي 6

رابطة الجنوب الشرقي بقابس (الجولة 3 إياباً)

النتائج

دوز ينجو من فخ الزارات

- كوكب سوق الأحد — شبيبة وذرف 2 — 1
— الملعب الزاراتي — صحراء دوز 0 — 0
— الجمعية الرياضية بجمنة — النادي الرياضي بمطماطة 3 — 2

— الخليج الرياضي بكتانة: معفى

الترتيب

- 1 (صحراء دوز 25
2 (الملعب الزاراتي 14
3 (شبيبة وذرف 10
— (كوكب سوق الأحد 10
— (الجمعية الرياضية بجمنة 10
6 (النادي الرياضي بمطماطة 9
7 (الخليج الرياضي بكتانة 5

رابطة مدينين (الجولة 4 إياباً)

بني خدّاش يقلص الفارق

- أولمبيك غرغار — عين بني مهيرة 2 — 3
— ملعب الصمار — جمعية بني خدّاش 1 — 2
— الاتحاد الجرجيسي : معفى

الترتيب

- 1 (الاتحاد الجرجيسي 18
2 (ملعب الصمار 12
— (جمعية بني خدّاش 12
3 (عين بني مهيرة 9
5 (أولمبيك غرغار 0

مع إدارة تتخبط بين الازمات و البحث عن الحلول

الترجي يدفع ثمن اختياراته

محمد الدريدي

شكل خروج الترجي الرياضي التونسي من ربع نهائي رابطة الأبطال الإفريقية أمام صن داوونز الجنوب إفريقي صدمة كبيرة لعشاق النادي، ليس فقط بسبب الإقصاء، وإنما لما كشفه من اختلالات هيكلية في القرارات الفنية والإدارية التي أثّرت بشكل مباشر على أداء الفريق.

هذا الإقصاء لم يكن مجرد نتيجة رياضية عابرة، بل هو حصيلة تراكمات عديدة من القرارات الخاطئة، بدءاً من انتداب المدربين بطريقة لم يعهد لها النادي سابقاً، حيث افتقدت الإدارة إلى نهج استراتيجي واضح في اختيار قادة الفريق الفنيين، وكان أبرز مثال على ذلك التغيير المتكرر في المدربين، وصولاً إلى تعيين ماهر الكنزاري الذي جاء وفقاً لحسابات عاطفية أكثر من كونها قراراً قائماً على تقييم موضوعي لمتطلبات المرحلة.

أخطاء إدارية قاتلة وتأثيراتها على أداء الفريق

من اللافت أن إدارة الترجي لم تتعامل بجدية مع الأزمات التي واجهها الفريق خلال الفترة الماضية، بل بدت وكأنها تتعامل معها بأسلوب رد الفعل لا التخطيط المسبق. ورغم محاولة المدرب السابق، الروماني ريغيكامف، إصلاح بعض الأوضاع، إلا أن المشاكل الجوهرية بقيت دون حلول حقيقية، ما أدى إلى الأداء الهزيل الذي ظهر به الفريق أمام منافسيه في البطولة الإفريقية.

المشكلة الكبرى تتعلق بجودة الانتدابات التي قامت بها الإدارة في المواسم الأخيرة، حيث تم استقطاب لاعبين لا يملكون الإمكانيات الكافية حتى للعب مع فريق النخبة، فضلاً عن انعدام البدائل الجيدة في مراكز حساسة مثل خط الدفاع، وهو ما كان واضحاً في ضعف الفريق التكتيكي بعد إصابة مرياح وتوغاي، ليضطر الطاقم الفني إلى حلول ترقيعية مثل توظيف السمييري والجلاصي في الدفاع،

والاعتماد على بن حميدة في المحور. هذه الاختيارات غير المدروسة لا تعكس فقط سوء التقدير من الجانب الإداري، بل تطرح أيضاً تساؤلات حول آلية اتخاذ القرارات داخل النادي، ومدى التأثير الذي يمارسه بعض الأطراف من خارج السياق الرياضي الصرف.

الجماهير بين الاحتقان والمطالب الإصلاحية

الجماهير الترجية لم تعد تقبل مجرد الوعود، فقد وصلت إلى حالة من الاحتقان المتصاعد بسبب إخفاقات الفريق المتكررة، مطالبة بإصلاحات حقيقية تبدأ من إعادة ترتيب البيت

الإداري، وإحداث تغييرات جوهرية في طريقة اتخاذ القرارات داخل النادي.

وفي ظل وجود الإمكانيات المالية وموارد بشرية قادرة على قيادة الفريق نحو الأفضل، باتت الحاجة إلى تغيير الهيكلية الإدارية أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى، بحيث يتم تشكيل لجنة فنية مختصة بقيادة مدير رياضي محترف، إضافة إلى ضرورة الاستعانة بمختصين في مجال الانتدابات، وإعطاء أهمية أكبر للجانب النفسي للاعبين الذي أصبح نقطة ضعف واضحة.

وفي الوقت الذي تطالب فيه الجماهير بإبعاد المسؤولين الذين تسبّبوا في هذه الإخفاقات، يتساءل المتابعون الرياضيون عن مدى استعداد الإدارة

الحالية للقيام بالإصلاحات اللازمة، أو إذا كانت ستواصل النهج الحالي الذي يبدو أنه لن يؤدي إلا إلى المزيد من الإحباط والتراجع.

ما هي الخطوة القادمة؟

النادي اليوم أمام مفترق طرق، فإما أن تستجيب الإدارة لمطالب الجماهير وتتبنى تغييرات جذرية تعيد الفريق إلى مستواه الحقيقي، أو تواصل التخبط الذي سيؤدي إلى مزيد من الإخفاقات. على مسؤولي النادي أن يدركوا أن الترجي ليس مجرد فريق كرة قدم، بل هو كيان يحمل إرثاً كبيراً لا يمكن العبث به عبر قرارات عشوائية تفتقد إلى الحكمة والتخطيط.

إذا أراد الترجي الرياضي العودة إلى الواجهة الإفريقية بقوة، فعليه إحداث إصلاحات جوهرية تشمل كافة القطاعات، بدءاً من إعادة هيكلة الإدارة، مروراً بتحسين الانتدابات، وصولاً إلى إرساء سياسة واضحة في التعامل مع الملفات الفنية والتكتيكية. الترجي الرياضي التونسي ليس ملكاً لأحد، بل هو ملك لكل من حمل ألوانه بفخر وشجّعه بحب. الجماهير لن تتنازل عن رؤية فريقها ينافس في أعلى المستويات، ولن تقبل بمزيد من القرارات العشوائية التي تقود النادي إلى دوامة من الأزمات. إدارة النادي اليوم أمام فرصة تاريخية لإعادة البناء، فهل ستقتنصها أم ستواصل السير في طريق الجهول؟